

علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين
وأثر ذلك على الواقع المعاصر
دراسة تحليلية

إعداد

د/ إبراهيم منصور صابر إبراهيم

المدرس بقسم العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقرين

علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين وأثر ذلك على الواقع المعاصر
دراســة تحليليــة

إبراهيـم منصـور صـابر إبراهيـم

قسم العقيدة والفلسفة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقرين

البريد الإلكتروني : Ibrahimibrahim.28@azhar.edu.eg

الملخص :

يتنـاول هـذا البحـث دراسـة مسـألة علاقـة العمـل بالإيمـان عنـد المتكلمين؛ حيث إن مسائل الإيمان من المسائل الكلامية التـي دار حولها خلاف في الفكر الكلامي الإسلامي. ومن هنا فالبحث يبين رؤيـة الفرق الكلاميـة فـي بيـان علاقـة العمـل بالإيمـان، وأثـر ذلـك علـى الواقـع المعاصـر؛ خصوصـًا إذا أخـذنا فـي الاعتبـار أن هـذه العلاقة قد تباينت واختلفت عند هؤلاء الفرق؛ كـالخوارج، والمرجئة، وأهــل الاعتــزال، وأهــل الحــديث، وأهــل الســنة – الأشــاعرة والماتريديـة–. علـى أن البحـث يُظهـر السـياق الفكـري الـذي نشـأت فيـه المسـألة عنـد أصـحابها مرتبطـة ومقترنـة عنـد الـبعض مـنهم بالواقع التـاريخي، والبيئي؛ مما أثـر علـى صـياغة المسـألة بالصـياغة المعروفـة عنـدهم. كـذلك يسـجل البحـث مـا يترتـب علـى رؤيـة كـل فريـق مـن أثـر فـي واقعنـا المعاصـر، مـن خـلال التحقيـق، والتـدقيق تجاه صحة هذه الآراء، أو عدم صحتها عند القائلين بهـا؛ لإظهـار مـا يوافق العقل الصـحيح، والنقل الصـريح دون شـطط، أو تعصـب لرأي بعينه.

الكلمات المفتاحية: العلاقة – العمل – الإيمان – الأثر–الواقع المعاصر.

The relationship of work to faith among the speakers and its impact on contemporary reality, an analytical study

Ibrahim Mansour Saber Ibrahim
Department of Creed and Philosophy, College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Al-Qurain
Email : Ibrahimibrahim.28@azhar.edu.eg

Abstract :
This research deals with the study of the issue of the relationship This research deals with the study of the issue of the relationship between work and faith among the theologians; As issues of faith are among the theological issues around which there has been a dispute in Islamic theological thought. Hence, the research shows the vision of the verbal difference in explaining the relationship of work with faith, and its impact on the contemporary reality; Especially if we take into account that this relationship has varied and differed among these teams; Such as the Kharijites, the Murji’ah, the people of retirement, the people of hadith, and the Sunnis – the Ash’aris and the Maturidis –. However, the research shows the intellectual context in which the issue arose for its owners, linked and associated with some of them with the historical and environmental reality. Which affected the formulation of the issue with the wording known to them.

The research also records the impact of each team’s vision on our contemporary reality, through investigation and scrutiny towards the validity of these opinions, or their incorrectness to those who say them; To show what agrees with the correct mind, and to convey explicitly without exaggeration, or intolerance of a particular opinion.

key words: Relationship - Work - Faith - Contemporary Reality.

المقدمة:

الحمد لله على نعمة الإيمان بالله، وكفى بها نعمة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فمعلوم أن شريعة الإسلام جاءت وافية كافية؛ لتحقيق مصالح العباد في صحة الاعتقاد من الإيمان.

كما أن المعجزة الخالدة – القرآن الكريم–لرسول الله ﷺ تبين في كثير من المواضع حديثها عن الإيمان.

يقول المولى عزوجل: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾(١)، وإنك لتجد في نصوص الشرع – القرآن والسنة– تنوعاً في معاني الإيمان، وهي معانٍ تتحد في مضمونها العام أحيانًا، وتتكامل في معانٍ أخرى.

هذا ولقد دّرج المسلمون الأوائل في عهد رسول الله ﷺ على هذا الفهم المستنير لكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ إلى أن ظهرت فرقة الخوارج، والتي ربطت بين الإيمان، والعمل برباط وثيق، بل وحكمت بالكفر على تارك العمل، وعلى صاحب الكبيرة.

هذا الفهم الذي جعل المرجئة على النقيض من ذلك؛ فبالغت في الاستدلال بنصوص الوعد، وأولت نصوص الوعيد، وباعدت العمل عن مسمى الإيمان.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (٨٢).

ثم إننا لنتصور السياق الفكري الذي نشأ فيه تدوين مسألة الإيمان، وربطه بالطاعات عند أهل الاعتزال، ثم حكمهم على صاحب الكبيرة بالفسق، وخلوده في النار إن لم يتب.

لذا فقد أضحى لزامًا على أهل السنة –أشاعرة وماتريدية–أن يبينوا وجهة نظرهم للمسألة من جهة، وأن يتصدوا للآراء المخالفة لهم من جهة أخرى.

ومن ثَّم فقد اهتم رجالات أهل السنة بهذه المسألة اهتمامًا بالغًا، فأصلوها، وقعدوا لها، وألفوا فيها، وردوا على شبه المخالفين؛ لبيان تهافتها وضعفها.

على أن الواقع المعاصر قد عج بكثير من صيحات التكفير التي ينادي بها قصّار النظر في فهم العقيدة الصحيحة للإسلام، والتي تنشأ عندهم من جعل العمل داخلًا في حقيقة الإيمان وما يترتب على تركه من تكفير.

ومن هنا نجد أهمية هذا الموضوع ودراسته: "**علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين، وأثر ذلك على الواقع المعاصر**" دراسة تحليلية.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

من المعروف أن قيمة أي بحث علمي مرهونة بما يضيفه للفرع الذي ينتسب إله من إثراء، وكلما كان هذا الموضوع (علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين، وأثر ذلك على الواقع المعاصر" دراسة تحليلية.) قليل الرواد كلما كان الإسهام في تنمية مباحثه عملا جديرا بالجهد الذي يستغرقه، وتتجلى أهمية الموضوع في الآتي:

١–تعدّ من أهم المسائل التي شغلت فكر الكثير من المسلمين، بل وأثارت الجدل وفرقت شملهم؛ فقد كانت السبب في ظهور بعض الفرق التكفيرية قديما وحديثا.

٢-محاولة المعالجة لمستجدات الواقع المعاصر خاصة فيما يخص أمور العقيدة.
٣ -إلقاء الضوء على أيدولوجية الفرق التي اتخذت من مسألة الإيمان منطلقا في توقيع الأحكام على الآخر.
٤- إبراز فكرة التأثير والتأثر فيما يخص هذه الناحية بين الفرق القديمة والمعاصرة.
٥- محاولة وضع الضوابط العقدية من المنهجية المعتمدة لدى أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية).

منهج الدراسة

يشتمل البحث على عدة مناهج وهي على النحو التالي:

اولاً: المنهج التاريخي (الاستردادي): وذلك في رصد ظاهرة التأثر، سواء أكان في الصياغة أو المنهج أو التوجيه، فبه تتبع الرؤية النقدية حول فكرة بعينها.

ثانياً: المنهج التحليلي: حيث يستخدم في عملية التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكونة له، وكذلك الكلي إلى جزئياته معتمدا على العمليات الثلاث التي يقوم عليها المنهج التحليلي وهي: التفسير والنقد والاستنباط.

ثالثاً: المنهج المقارن: وقد اعتمدت عليه للمقارنة بين آراء الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وأهل الحديث، وأهل السنة مع بعضهم البعض.

رابعاً: المنهج النقدي: وهو منهج يحدد التحاور والتناظر بين الآراء؛ ليقوم بالنقد اللازم لما هو مخالف بين الآراء من حيث الرد والقبول عند الفرق مع بعضهم البعض.

مكونات البحث

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة

المقدمـــة: تشـتمل أهميـة الموضـوع وأسـباب اختيـاره، وكـذلك مـنهج الدراسة.

التمهيد: يشتمل على التعريف بمصطلحات البحث من العمل والطاعة، والإيمان، والإسلام، والكفر.

المبحث الأول: علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين.

المبحـث الثـاني: أثـر علاقـة العمـل بالإيمـان عنـد المتكلمـين علـى الواقـع المعاصر.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والفهارس.

التمهيد

التعريف بمصطلحات البحث:

أولًا: مفهوم العمل والطاعة:

(١) العمـل:

ورد في مدلول هذه المفردة (عمل) كما نقل صاحب الصحاح: "عمل: عَمِلَ عَمَلا، وأَعملَهُ غيره، واستعملَهُ بمعنى واستعمله أيضًا، أي طلب إليه العمل، واعتمل: اضطرب في العمل"[١].

وعمل بكسر الميم أي مطبوع على العمل، ... والتعميل: تولية العمل يقال عمله على البصرة، والعُمالة بالضم رزق العامل"[٢].

كما بين ابن منظور أن العمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال يقال عمل عملًا وأعمله غيره، واستعمله، واعتمل الرجل، أي عمل بنفسه"[٣].

(٢) الطاعة:

"بمعنى الانقياد، وطاع له يطوع: انقاد كانطاع وله المرتع، أمكنه كأطاعه، وهو طوع يديك منقاد لك، وفرس طوع العنان: سلس"[٤].

---

(١) تاج اللغة، وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، ج٢ ص١٣٢٤، ت/ شهاب الدين
أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١ (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م). مادة(عمل)

(٢) مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، ص٤٥٥، عني بترتيبه محمود خاطر، نشر دار الحديث، دار مصر للطباعة، بدون تاريخ. مادة (عمل)

(٣) لسان العرب، ابن منظور، ج١١، ص٤٧٥، دار صادر، بيروت، ط٣ (١٤١٤هـ)، وقارن في ذلك: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص١٣٣٩، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط٢ (١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م)

(٤) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص٩٦٢.

"ويقال جاء فلان طائعًا غير مكره، والجمع طُوَّعٌ قال أبو يوسف: يقال قد أطاع النخل والشجر، إذا أدرك ثمره، وأمكن أن يجتني، وقد أطاع له المرتع، أي اتسع له، وأمكنه من الرعي"(١).

أما في الاصطلاح: فقد عرفها السيد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) جامعًا في تعريفه أهل الاعتزال، وأهل السنة إذ يقول: "هي عند المعتزلة موافقة الإرادة، وعند أهل السنة والجماعة: موافقة الأمر طوعًا، وتجوز لغير الله"(٢).

ويقول البغدادي (ت: ٤٢٩هـ): "اختلف المتكلمون في حقيقتها فقالت: القدرية البصرية إنها موافقة الإرادة، وإن كل من فعل مراد غيره فقد أطاعه... وقال أصحابنا إن الطاعة موافقة الأمر فكل من امتثل أمر غيره صار مطيعًا له، وسؤالنا ربنا ليس بأمر؛ فلذلك لم يكن مطيعًا لنا، وإن أجابنا فيما سألناه"(٣).

وعليه فمن خلال ما سبق يتبين أن العمل قد يكون طاعة، أو معصية من العبد.

والطاعة هي امتثال، وموافقة من العبد لأمر الله سبحانه وتعالى فيما أمره به من الأصول، والفروع، والمعصية دون ذلك.

(١) تاج اللغة، وصحاح العربية، للجوهري، ص٩٧٠، وقارن في ذلك: مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، ص٣٩٩ وما بعدها.

(٢) التعريفات، للجرجاني، ص١٥٩، ت: عبد المنعم الحنفي، دار الإرشاد، بدون تاريخ.

(٣) أصول الدين، البغدادي، ص٢٥١، وقارن ص٢٦٧، طبعة إستانبول، مطبعة الدولة (١٣٤٦هـ= ١٩٢٨م).

ثانيًا: مفهوم الإيمان:

الإيمــان لغــة: الإيمـان، والأمـن، والأمـان، والأمانـة ترجـع فـي اللغـة إلى –أ مـ ن–، والإيمان مصدر أمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن [١] "والإيمان" التصديق والله تعالى المؤمن؛ لأنه آمن، عباده من أن يظلمهم [٢].

و"الإيمان" الثقة، وإظهار الخضوع، وقبول الشريعة [٣].

ومن ثَّم فالإيمان مأخوذ من –أمن–التي تتعدى بالباء فيكون الإيمان بمعنى التصديق، أو تتعدى باللام فيكون الإيمان بمعنى الخضوع، والانقياد.

الإيمان اصطلاحًا: معلوم أنه مما لا شك فيه أن الباحث المنصف إذا أراد تعريف الإيمان في الاصطلاح؛ فلابد عليه من استقراء حقيقة اللفظة –الإيمان–عند أغلب المتكلمين؛ وذلك إذ أن الأمر يقتضي أن تدرك الروافد الأصلية لكل من ذهب إلى اصطلاحه في الإيمان.

غير أننا سنشير إلى هذا بشيء من الإيجاز، ونترك تفصيل ذلك في موضعه من البحث.

يقول الشيخ الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) – بطريق سؤال السائل ومسترشدًا بإجماع أهل اللغة–: "إن الإيمان هو التصديق"[٤].

وفـي هـذا الاتجـاه –كـون الإيمـان هـو التصـديق–يشـرك الآمـدي (ت:٦٣١هـ) آخرين للشيخ الأشعري–في الرأي نفسه–فيقول: "وهو مذهب

---

(١) الصحاح المسمى "تاج اللغة وصحاح العربية" لأبي نصر إسماعيل الجوهري، ج٢ ص٤، ١٥ وما بعدها، وقارن في ذلك: لسان العرب، ابن منظور، ج١٣ ص٢٣.

(٢) مختار الصحاح، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، ص٢٦.

(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص١٥١٨.

(٤) اللمـع، للإمـام أبـي الحسـن الأشـعري، ص١٣٠، صـححه وقـدَّم لـه وعلـق عليـه، د/ حمودة غرابة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ (٢٠١٠م = ١٤٣١هـ).

الشيخ أبي الحسن، والقاضي أبي بكر، والأستاذ أبي إسحاق، وأكثر الأئمة [(١)].

وقد يكون الإيمان هو المعرفة، والإقرار، والعمل؛ إذ ينسب هذا القول صاحب الإرشاد فيقول: "وصار أصحاب الحديث إلى أن الإيمان معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان"[(٢)].

ويحكي صاحب الملل والنحل أن الكرامية ترى الإيمان هو "الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال"[(٣)].

---

(١) أبكار الأفكار، للإمام سيف الدين الآمدي، ج٥ ص٧، ت.د/ أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط٤ (١٤٣٣هـ=٢٠١٢م)، وينظر في ذلك: التمهيد، للإمام القاضي الباقلاني ص٣٤٦، تصحيح الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت (١٩٥٧م)، والإرشاد، لإمام الحرمين الجويني، ص٣٩٧، ت.د/ محمد يوسف موسى، د/ علي عبدالمنعم عبدالحميد، نشر مكتبة الخانجي (١٣٦٩هـ=١٩٥٠م) على أننا نضيف أن كون الإيمان هو التصديق هو الرأي المتبع عند كثير من متكلمي أهل السنة، فقد نسبه صاحب تبصرة الأدلة إلى أبي منصور الماتريدي، وهو أيضًا مروي عن أبي حنيفة بكون الإقرار شرطاً لإجراء الأحكام الدنيوية.. راجع: تبصرة الأدلة، للإمام النسفي ج٢ ص١٠٧٧، ت.د/ محمد الأنور حامد، نشر، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١ (٢٠١١م).

(٢) الإرشاد، للجويني ص٣٩٦، وقارن في ذلك: شرح المواقف، للجرجاني ج٨ ص٣٥٣، ضبط: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان للطباعة والنشر، ثم صاحب تبصرة الأدلة، وقد حدد كثيرًا من أصحاب هذا الرأي بالعين، يقول: "وحُكي هذا عن مالك، والشافعي، والأوزعي، وأهل المدينة، وأهل الظاهر، وجميع أئمة الحديث، كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومن المتكلمين منهم عن الحارث بن أسد المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وابن على الثقفي، راجع: تبصرة الأدلة، ج٢ ص١٠٧٥.

(٣) الملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص١٢٨، ت/ أبو محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، ط٣ (٢٠١٥م)، وينظر في ذلك قول الإمام أبي المعين النسفي في إضافته من يقول بهذا الرأي فيقول: "وإليه كان يذهب الرقاشي، وعبد الله بن سعيد القطان، والكرامية"، راجع: تبصرة الأدلة، ج٢ ص١٠٧٦.

وهناك من يرى أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله، أو أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط [1].

أما الخوارج وأكثر أهل الاعتزال فقد اختاروا أن الإيمان هو الطاعة.

يقول القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ): "إن الإيمان عند أبي علي، وأبي هاشم عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل، واجتناب المقبحات، وعند أبي الهذيل عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل، واجتناب المقبحات، وهو الصحيح من المذهب"[2].

إذن فمن نظر إلى عمل القلب جعل الإيمان تصديقًا كأكثر أهل السنة، ومن نظر إلى عمل الجوارح جعل الإيمان طاعة؛ كالخوارج، والمعتزلة، ومن جمع بين كليهما جعلَ الإيمانَ معرفةً، وإقرارًا، وعملًا.

ثالثًا: مفهوم الإسلام:

الإسلام لغة: الإسلام والاستسلام، الانقياد، والإسلام من الشريعة، إظهار الخضوع، والتزام ما أتى به النبي ﷺ[3].

---

(١) وقد نسب الشيخ الأشعري هذا القول إلى المرجئة بل وأطنب في ذكر اختلاف فرقهم تجاه قولهم في الإيمان وحقيقته بين فرقة ترى كونه معرفة بالله، وثانية تزيد معرفة رسله، وثالثة تجعل قيد الخضوع لله إيمانًا، وهكذا عند رابعة، وخامسة، راجع: مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، للأشعري، ج١ ص٢١٣ وما بعدها.

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ص٦٩٥، ت: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، ط٢ (١٤٢١هـ= ٢٠١٠م)، وينظر الفائق في أصول الدين، للملاحمي، ص٦١٣، ت/ فيصل بدير عون، دار الكتب والوثائق القومية للطباعة (١٤١٣هـ= ٢٠١٠م)، ولقد أشار البغدادي إلى الخوارج، والمعتزلة قائلًا: "وقالت القدرية، والخوارج برجوع الإيمان إلى جميع الفرائض مع ترك الكبائر، راجع: أصول الدين، ص٢٤٩، طبعة إستانبول، مطبعة الدولة (١٣٤٦هـ= ١٩٢٨م).

(٣) لسان العرب، ابن منظور، ج١٢ ص٢٩٣، وقارن في ذلك: الصحاح، للجوهري، ج٢ ص١٤٤٢، مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، ص٣١١، القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص١٤٤٨.

والاستسلام لأمر الله، وإخلاص العبادة له، يقال سلم الشيء لفلان أي خلصه، وسلم له الشيء أي خلص له"(١).

- **الإسلام اصطلاحًا:**

لقد أشار صاحب تبصرة الأدلة إلى أن مفهوم الإسلام، والإيمان لا يتغايران إذ يقول: "إذا عرفت أن الإيمان هو التصديق عرفنا أن الإيمان، والإسلام شيء واحد، والأسماء من قبيل الأسماء المترادفة، وكل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن"(٢).

أما الإمام التفتازاني(ت:٨٣٤هـ) فقد ألمع أن هذا رأيٌ للجمهور فيقول: "الجمهور على أن الإسلام، والإيمان واحد؛ إذ معنى آمنت بما جاء به النبي عليه السلام: صدقته، ومعنى أسلمت له سلمته"(٣).

هكذا نتصور أمر الإسلام، والإيمان عند كثير من المتكلمين، إلا أن هناك فريقًا حاول أن يأخذ تفسير الإسلام إلى معنى غير الإيمان؛ كأبي حنيفة النعمان (ت:١٥٠هـ) ﷺ، يقول: "والإسلام هو التسليم، والانقياد

---

(١) راجع: تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ج١٢ ص٣١٢، ت/ محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ (٢٠٠١م).

(٢) تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي، ج٢ ص١٠٩٤ وما بعدها.

(٣) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني ج٣ ص٤٤٣، ت/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، للطباعة والنشر (٢٠١١م)، وينظر في ذلك: قول القاضي عبدالجبار إن الإسلام والإيمان بمعنى واحد عندهم يقول: "اسم المسلم صار بالشرع اسمًا لمن يستحق المدح والتعظيم كالمؤمن" شرح الأصول، ص٦٩٥، أما صاحب التعريفات فقد زاد الأمر تفصيلًا عن السابقين، إذ يقول: "وفي الكشاف: أن كلما يكون الإقرار باللسان من غير مواطأة القلب فهو إسلام، وما واطأ فيه القلب اللسان فهو إيمان، أقول: هذا مذهب الشافعي؛ وأما مذهب أبو حنيفة فلا فرق بينهما، التعريفات ص٣٣، ت.د/ عبدالمنعم الحفني، دار الرشاد، بدون تاريخ.

لأوامر الله تعالى، ففي طريق اللغة فرق بين الإيمان، والإسلام ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا إسلام بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن"[١].

وعليه فإن فرقت اللغة بين مفهوم الإسلام، والإيمان، إلا أنهما كالعملة الواحدة ذات الوجهين لا يقبل هذا بدون ذاك، أو ذاك بغير هذا، أو كما يقال: إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

رابعًا: مفهوم الكفر:

الكفر لغة: مادة كفر: الكفر: ضد الإيمان، وقد كفر بالله كفرًا وجمع الكافر: كُفَّارٌ، وكفرة، وكِفَارٌ.

والكفر أيضًا جحود النعمة، وهو ضد الشكر، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾[٢]، أي جاحدون.

والكفر بالفتح التغطية، وبابه ضرب، وقد كَفَرْتُ الشيء أَكْفِرُه بالكسر كَفْرًا، أي سترته" [٣]

وجاء في مختار الصحاح: "ومنه سمي الكافر"؛ لأنه يستر نعم الله عليه، والكافر الزارع؛ لأنه يغطي البذر بالتراب، والكفار الزراع.

وأكفره دعاه كافرًا يقال: لا تكفر أحدًا من أهل قبلتك أي لا تنسبه إلى الكفر"[٤].

---

(١) راجع: منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، لملا على القاري، ص٢٦٤، وما بعدها، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، ط١ (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، وينظر في ذلك: قول الإمام الباقلاني في التمهيد لما فرّق بين الإسلام والإيمان في مفهوم كلٍ منهما ص٣٤٧ وما بعدها.

(٢) القصص: ٤٨.

(٣) الصحاح: للجوهري ج١ ص٦٥٠ وما بعدها، وقارن لسان العرب، لابن منظور ج٥ ص١٤٤، القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص٦٠٥ وما بعدها.

(٤) مختار الصحاح، لعبد القادر الرازي، ص٥٧٣، ٥٧٤، والتعريفات للجرجاني، ص٢١١.

وعليه فقد يكون الكفُر، عدمَ تصديقٍ، أو عصيانًا وامتناعًا، أو جحودًا، أو سترًا، وقد دلت اللغة على كل ذلك.

الكفر اصطلاحًا: من البين الذي لا خفاء فيه أن مسلك من عرّف الكفر اصطلاحًا كان مرتكزًا على تعريفه للإيمان.

ومن ثَّم اتجه الإمام الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) في التمهيد -متأثرًا بمنهج شيخه الأشعري في اللمع-بتعريف الكفر عن طريق سؤال السائل إذ يقول: "إن قال قائل: وما الكفر عندكم؟ قيل له: هو ضد الإيمان، وهو الجهل بالله عز وجل، والتكذيب به الساتر لقلب الإنسان عن العلم به فهو كالمغطى للقلب عن معرفته الحق"(١).

وعليه فالكفر بمعنى الجهل بالله، والتكذيب به عند الباقلاني، وعند شيخه الأشعري من قبله (٢).

ويقول الإمام الرازي (ت: ٦٠٦هـ) – في المحصل-: مسألة الكفر عبارة عن إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به"(٣).

وحين يناقش الإمام الآمدي اصطلاح الكفر عند المتكلمين، فإنه يزيد تفصيل ذلك فيقول: "من قال الإيمان هو معرفته، قال الكفر هو الجهل بالله -تعالى-... ومن قال الإيمان هو الطاعات: كالمعتزلة، وبعض الخوارج

(١) التمهيد، الباقلاني، ص٣٤٨.

(٢) وهذا ما نقله البغدادي إذ يقول: "والكفر عنده – يقصد الأشعري هو التكذيب، وإلى هذا القول ذهب ابن الراوندي، والحسين بن الفضل البجلي، أصول الدين ص٢٤٨ وما بعدها، وهذا ما ذهب إليه الإمام الغزالي أيضًا يقول الآمدي: "وهذا هو اختيار الإمام الغزالي، أبكار الأفكار، ص٢٧.

(٣) المحصل، للرازي ص٣٥٠، راجعه: طه عبدالرؤف، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م).

قال: الكفر هو المعصية... ومن قال الإيمان هو المعرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، قال الكفر هو الإخلال بأحد هذه الأمور الثلاثة"(١).

وبعد أن يعدَّد الآمدي آراء الفرق لحقيقة الإيمان، فإنه يعمد إلى اختيار ما يراه صحيحًا –من وجهة نظره–فيقول: "الأقرب في ذلك أن يقال: الكفر عبارة عما يمنع المتصف به من الآدميين عن مساهمة المسلمين، في شيء من جميع الأحكام المختصة بهم؛ وذلك كالقضاء، والإمامة، ..."(٢).

وفي الاتجاه ذاته الذي اتخذه الشيخ الأشعري –في تعريف الكفر– ومن تبعه كالباقلاني، والغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، سلك الإمامان الإيجي (ت: ٧٥٦هـ)، والتفتازاني (٨٣٤هـ)، المسلك ذاته إذ يقولان: "هو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم مجيئه ضرورة"(٣).

أما أهل الاعتزال فقد أبانوا عن حقيقة الكفر على لسان القاضي عبد الجبار إذ يقول: "جعل الكافر اسمًا لمن يستحق العقاب العظيم، ويختص بأحكام مخصوصة نحو المنع من المناكحة، والموارثة، والدفن في مقابر

(١) أبكار الأفكار، للآمدي، ج٥ ص٢٥ وما بعدها باختصار، وهذا التفضيل الذي اتخذه الآمدي، تجده كذلك عند صاحب المواقف، وصاحب المقاصد من بعده، راجع: المواقف، للإيجي، ج٣ ص٥٤٥، وما بعدها، ت/ عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، لبنان، بيروت للطباعة ج١ (١٤١٧هـ=١٩٩٧م)، وشرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٤٥٨، وما بعدها.

(٢) أبكار الأفكار، للآمدي، ج٥ ص٢٨.

(٣) المواقف، للإيجي ج٣، ص٥٤٤، ويزيد الإمام التفتازاني في عبارته أن هذ ما ذكره الغزالي... ينظر، شرح المقاصد للتفتازاني ج٣ ص٤٥٨.

المسلمين، وله شبه بالأصل، فإن من هذه حاله صار كأنه جحد نعم الله تعالى عليه، وأنكرها ورام سترها"(١).

إذن فالمتأمل لحقيقة الكفر عند من يقوم بتعريفه يلحظ اعتمادهم –في الجملة –على منحى عكسي لتعريفهم للإيمان؛ ولا شك أن هذا اتساق مع النفس في نظرتها للشيء ونقيضه.

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٧٠٠، وينظر في ذلك: تحكيم العقول في تصحيح الأصول، للحاكم الجشمي، ص٢١٨، ت/ عبد السلام بن عباس، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، اليمن للنشر، ط٢ (١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م)، والمختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد، ص٢٦١، ت. د/ محمد عمارة، دار الشروق للطباعة والنشر، ط٢ (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

المبحـــــث الأول
علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين:

مما لا شك فيه أن الحكم على المكلف مقرون ومرتبط بالإيمان؛ حيث إن العقيدة الإسلامية قد بُنِيَت، وتأسست عليه.

ومن ثم فالإيمان هو الرابط القوي بين الخالق، والمخلوق، غير أن الدارس لمسألة الإيمان، وعلاقة العمل به يرى أن الفرق الكلامية قد تنوعت آراؤها، واختلفت اختلافًا كثيرًا.

حتى إنك لتجد الفرقة الواحدة هي الأخرى قد حوت اختلافًا فيه حول تقسيماتها.

وعليه يكون الحديث في هذا المبحث عن رؤية الفرق الكلامية للإيمان، وعلاقة العمل به، وهي الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وأهل الحديث، وأهل السنة –أشاعرة وماتريدية–.

أولًا: علاقة العمل بالإيمان عند الخوارج:

إن الناظر المدقق المستعين بالمنهج الاستردادي–التاريخي–لكتب الفرق الكلامية يجد أن منطوق الإيمان عند الإباضية كما يقول الشيخ الأشعري: "قالوا: إن كل طاعة إيمان ودين"(١).

وفي غير موضع يتابع هذا المعنى عندهم –سيرًا في الاتجاه نفسه– فيقول: "والإباضية يقولون: إن جميع ما افترض من الله سبحانه على خلقه إيمان"(٢).

ويظل الشيخ الأشعري مع تلك الفرقة ليبين أن من بينهم –يقصد الحفصية–من يفرق بين الإيمان، والشرك قائلًا: "بين الشرك، والإيمان معرفة الله وحده، فمن عرف الله سبحانه، ثم كفر بما سواه من رسول، أو جنة،

---

(١) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج١ ص١٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٨٩.

أو نار، أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس، واستحلال الزنا، وسائر ما حرم الله من فروج النساء، فهو كافر بريء من الشرك"[(١)].

هكذا نتصور ارتباط الإيمان بالعمل –أظهر وأوضح–عند تلك الفرقة، كما نقل الشيخ الأشعري عنهم ذلك.

ثم ها هو السكسكي (ت: ٦٨٣هـ) في البرهان قائلًا عن نفس الفرقة أنها ترى: "أن الإيمان جميع الطاعات"[(٢)].

ثم يعود شيخ الأشعرية؛ لينقل لنا قول أبي بيهس [(٣)] فيقول: "زعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله، ومعرفة رسوله، ومعرفة ما جاء به محمد

---

(١) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ص١٨٣، وينظر في ذلك: التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرايني، ت/ كمال يوسف الحوت، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط١ (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م)، الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص١٤٧.

(٢) البرهان: لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي، ص٢٢، ت.د/ بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار للنشر، ط٢ (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م). وراجع حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي ١٧٤/١ صححه وضبطه محمد عبد القادر شاهين دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.

*وتجدر الإشارة أن هناك من يقول: إن كتاب البرهان منسوب للشيخ السكسكي، وقد قمت بمراجعة ذلك قدر الطاقة، فوجدت أنه من مؤلفاته التي نصت عليها كتب التراجم، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد دليل على دعوى أنه منسوب إليه. راجع في ذلك الأعلام للزركلي ٢٦٨/٣ دار العلم للملايين ط١٥ –٢٠٠٢م. وراجع معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ٦٥/٥مكتبة المثنى –بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ.

(٣) أبو بيهس، من بني سعد بن ضيعة بن قيس، واسمه هيضم بن جابر، إليه تنسب فرقة البيهسية من الخوارج، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد، فهرب إلى المدينة فطلبه بها عثمان بن حيان المرّي فظفر به وحبسه، وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه، ورجليه، ثم يقتله، ففعل به ذلك، راجع: الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص١٣٧.

جملـة [(١)]، أمـا أصـحابه فيقولـون علـى لسـان صـاحب المقـالات "قـد يُسـلم الإنسـان بمعرفـة وظيفـة الـدين، وهـي شـهادة أن لا إلـه إلا الله، وأن محمـدًا عبده ورسوله، والإقرار بما جاء من عند الله جملة"[(٢)].

وعليه فالإيمان عند أبي بيهس معرفة بالله، وعند فرقته معرفة، وإقرار.

أمـا العمـل فيـرتبط باختبـار الشـخص وتمحيصـه إذ يقولـون: "وإن لـم يعرف مـا سوى ذلك؛ فهو مسلم حتـى يبتلـى بالعمل"[(٣)]، وعلـى حين ينسب الشيخ الأشعري فـي مقالاتـه قول بعض فرق الخوارج فـي الإيمـان كمـا أشرنا آنفًا.

يقابلـه البغـدادي(ت:٤٢٩هـ) بعبـارة ذاعـت شـهرتها فـي دوائـر علـم الكلام" إن الإيمان هو الطاعة عندهم" يقول: "وقالت الخوارج برجوع الإيمان إلى جميع الفرائض مع ترك الكبائر"[(٤)].

إذن فعنـد البغدادي، وعنـد الكثيـر مـن المتكلمـين مـن بعـده كـالجويني (ت: ٤٧٨هـ)، والآمـدي(ت:٦٣١هـ)، والإيجـي أن الخـوارج يجعلـون الإيمـان هـو عمـل الطاعـة، أمـا الإمـام التفتـازاني فقـد أشـار إلـى أن الخـوارج جعلـوا

---

(١) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج١ ص١٩١.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٢.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها. نلحظ من ذلك أن الشيخ الأشعري قد أحسن صنعًا في مقالاته؛ إذ أنه كان حريصًا كل الحرص في عزو الآراء إلى أصحابها القائلين بها دون غيرهم من ذات الفرقة الواحدة، كما فعل في هذه المسألة.

(٤) أصول الدين، البغدادي، ص٢٤٩، وينظر في ذلك: قول الجويني في الإرشاد "ذهبت الخوارج إلى أن الإيمان هو الطاعة"، ص٣٩٦، وقول الآمدي في الأبكار: "كل طاعة إيمان سواء كانت فرضًا أو نفلًا، وهو مذهب الخوارج، ج٥ ص٨، وقول الجرجاني في شرح المواقف: "ذهبت الخوارج، والعلاف، وعبد الجبار إلى أنه الطاعات بأسرها فرضًا كانت أو نفلًا" ج٨ ص٣٥٢ وما بعدها.

الإيمان مركبًا من التصديق، والإقرار، والعمل، يقول: "إنه إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان، فقد يجعل تارك العمل خارجًا عن الإيمان، داخلًا في الكفر، وإليه ذهب الخوارج"(١).

وعليه فالمتأمل لما سبق ذكره، يدرك أن الخوارج قد ربطوا الإيمان بالعمل ربطًا وثيقًا لا انفكاك عنه، سواء عند بعضٍ منهم، كما ذكر الشيخ الأشعري، أو عند جميعهم كما ذكر البغدادي، وغيره، أو كون العمل ركنًا أصيلًا لا يتصور الإيمان بدونه كما ذكر الإمام التفتازاني.

إذن فمن الحتم اللازم عند الخوارج أن يقابل الإيمان العمل سواء بسواء؛ حيث إن الإيمان عند الخوارج يتكون من أجزاء ثلاثة، وكلها أركان للإيمان، وإذا سقط ركن منها سقط الإيمان.

ثانيًا: علاقة العمل بالإيمان عند المرجئة (2).

ها نحن أمام فرقة المرجئة تلك الفرقة التي لا تكثر الأقوال المنقولة عنها فترى اختلاف كتاب المقالات، ومؤرخي الفرق حول الحديث عنها (٣)، فها هو الشيخ الأشعري يجعلهم اثنتا عشرة فرقة.

---

(١) شرح المقاصد، التفتازاني، ج٣ ص٤٢٠.

(٢) المرجئة من الإرجاء وهو في اللغة على معنيين: الأول: بمعنى التأخير، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ ﴾ (الأعراف: ١١١)، والثاني: إعطاء الرجاء، وإطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية، والعقد، أما المعنى الثاني فظاهر؛ لأنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص١٤٩.

(٣) لعل هذا ما يتردد على ألسنة كثير من الباحثين لتلك الفرقة، بيد أن هذه النظرة قد تتغير –فيما أرى–؛ طبقًا للوقوف على صحتها عند القائلين بها.

والإيمــان عنــدهم إمــا معرفــة بــالله، أو إقــرار، أو معرفــة وإقــرار أو تصديق، أو كونه يعصم من الكفر على عمومه.

هكذا يتضافر جهد الشيخ الأشعري في حصرهم كالتالي:

أولًا: الفرقة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والسادسة، والسابعة، كلهم يرون أن الإيمان معرفة.

ثانيًا: الفرقة الخامسة: يرون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله.

ثالثًا: الفرقة الثامنة، والتاسعة يزعمون أن الإيمان إقرارٌ ومعرفةٌ.

رابعًا: الفرقة العاشرة: يرون أن الإيمان هو ما عصم من الكفر.

خامسًا: الفرقة الحادية عشرة: يقولون إن الإيمان هو التصديق.

سادسًا: الفرقة الثانية عشرة: يزعمون أن الإيمان هو إقرار وتصديق باللسان دون القلب"(١).

---

(١) الفرقة الأولى تسمى الجهمية، والثانية الصالحية، والثالثة السمرية، والرابعة أصحاب أبي شمر ويونس، والخامسة الثوبانية، والسادسة النجارية، والسابعة الغيلانية، والثامنة الشبيبية، والتاسعة الحنفية، والعاشرة التومنية، والحادية عشرة المريسية، والثانية عشرة الكرامية. راجع مقالات الإسلاميين للأشعري ٢١٣/١وما بعدها. ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام أبا حنيفة كان يَعُدُّه كتابُ المقالات من المرجئة كما يقول صاحب الملل والنحل، ولعل السبب: أنه كان يقول الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان، أو أنه كان يخالف القدرية، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئًا فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من المعتزلة والخوارج، الملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص١٥١.

وقد ذكر اللكنوي في الرفع والتكميل أن ابن حجر المكي في كتابه الخيرات الحسان في مناقب النعمان، أن جماعة قد عدّوا الإمام أبا حنيفة من المرجئة، وليس هذا الكلام على حقيقته؛ وذلك لأن غسان المرجئ كان ينقل الإرجاء عند أبي حنيفة ويعده من =

أما البغدادي فقد جعلهم ثلاثة أصناف:

الأول: صنف قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر.

الثاني: صنف قالوا بالإرجاء بالإيمان، وبالجبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان.

الثالث: صنف قالوا بالإرجاء وحده، ولم يخلطوه لا بالجبر، ولا بالقدر، وسموا مرجئة؛ لأنهم أخروا العمل عن الإيمان [١].

أما صاحب الملل والنحل فقد جعلهم أربعة أصناف، يقول: "والمرجئة: أصناف أربعة: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة"[٢].

وعليه فلئن دققنا النظر في تلك التقسيمات المذكورة عند الشيخ الأشعري، ومثيلاتها عند البغدادي، والشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)؛ لعلمنا أن الشيخ الأشعري قد نحا إلى الاتجاه التفصيلي، جاعلًا مرتكزه كلمة المرجئة على عمومها.

أما البغدادي ومن بعده الشهرستاني، فحينما تمعن النظر في تقسيمهما؛ فتجد أنهما اعتمدا على تقسيم الكلمة نفسها إجماليًا.

=

المرجئة، وهو افتراء عليه، ما قصدَ به غسان إلا ترويجا لمذهبه من خلال نسبته على هذا الإمام الجليل. راجع الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ) ص٣٦٦ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ط٣، ١٤٠٧هـ

(١) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص٢٠٢.

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص١٤٩.

وكأن الاعتبار الذي اتخذه الشيخ الأشعري اعتبارًا تفصيلًا، واعتبار خلفه من بعده اعتبارًا إجماليًا؛ لاسيما أن البغدادي قسم من قال بالإرجاء وحده إلى طوائف خمس، وقسم المرجئة القدرية إلى أربعة طوائف.

وكذا فعل الشهرستاني لما قسم المرجئة الخالصة إلى ستة فرق، ومن ثَّم فلا نرى اختلافًا ملحوظًا بين كتاب المقالات، ومؤرخي الفرق كما يدعي كثير من الباحثين في حديثهم عن المرجئة.

أما إذا نظرنا إلى مكانة العمل عند المرجئة؛

فالحق أننا نقول: "إن الطابع الأساسي للمرجئة يرجع إلى مسائل دينية متصلة بالإيمان، والكفر، وعلاقة العمل الصالح بالإيمان، بينما كانت السياسة في واقع الأمر، وتياراتها المختلفة، ومن ثَّم فلا سبيل إلى التعرف عليهم إلا من خلال الإطار الذي نشأوا فيه؛ فتنتظر إلى تياراتهم على ضوء الظروف السياسية التي أحاطت بنشأتهم خصوصًا من انحازوا إلى الرعيل الأول، فلم يكونوا مع عليٍ، ولا مع خصومه.

وقد كان الإيمان أهم ما بحثوا فيه لمَّا رأوا الخوارج يكفرون من عداهم، والشيعة مثل الخوارج، وعدوا كل كبيرة كفرًا؛ فكانت النتيجة عند المرجئة أن الإيمان هو المعرفة بالله، وبرسله، فمن عرف أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله فهو مؤمن، ومن ثم فهو ردٌ على الخوارج، وعلى الشيعة"(١).

وعلى هذا فإن مصطلح الإرجاء قد عني به في الفكر الإسلامي: الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقًا قلبيًا، ويقينًا داخليًا غير متطور، وبين

---

(١) راجع: موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي باختصار، ص٦٥١ وما بعدها، الموسوعة تحت إشراف وتقديم أ.د. محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية للنشر والتوزيع، ط٣ (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م).

"العمل" باعتباره نشاطًا، وممارسة ظاهرية قد تترجم، أو لا تترجم عما بالقلب من الإيمان، ومؤدَّى هذا الفصل: الرفض القاطع للحكم على العقائد، والضمائر من قبل بشر أيًا كان مكانه، أو سلطانه، فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذًا للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على العقائد، وعلى الإيمان إلى يوم الحساب"(١).

ثالثًا: علاقة العمل بالإيمان عند المعتزلة:

تحدث القاضي عبد الجبار في شرح الأصول عن الإيمان حديثًا مختصرًا إذ يقول: "إن الإيمان عند أبي علي، وأبي هاشم عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل، واجتناب المقبحات، وعند أبي الهذيل عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل، واجتناب المقبحات، وهو الصحيح من المذهب (٢).

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي، د/ محمد عمارة، ص٣٣، طبعة دار الشروق، ط٢ (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٦٩٥، أما الشيخ الأشعري فقد كان أكثر تفصيلًا لقول أهل الاعتزال منهم فتراه يقول: "واختلفت المعتزلة في الإيمان على ستة أقاويل:

١-الإيمان هو جميع الطاعات فرضها، ونفلها...، وهو قول أبي هذيل وأصحابه.

٢-قول هشام الفوطي: الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها، والإيمان على ضربين: إيمان لله، وإيمان بالله.

٣-قول عباد بن سليمان: الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه وتعالى به من الفرائض، وما رغب فيه من النفل.

٤-قول النظام: الإيمان اجتناب الكبائر، والكبائر ما جاء فيه الوعيد.

٥-وقال آخرون: الإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا، وعند الله.

٦-قول محمد بن عبد الوهاب الجبائي: الإيمان جميع الطاعات فرضها دون نفلها، ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري، ج١ ص٣٣٠ وما بعدها.

ولقد شفع القاضي عبدالجبار قوله بأحاديث رسول الله ﷺ في كتابه – فضل الاعتزال– ليقرر "أن الإيمان قول، وعمل"[(١)].

وعليه فالقاضي عبد الجبار يحكي عن شيخيه الجبائيين اختيارهما فرائض الطاعات؛ لتكون حقيقة للإيمان، بينما هو وأبو الهذيل(ت:٢٣٥هـ) من قبله يجعلونه –أعني الإيمان–فرائض الطاعات، ونوافلها.

وعليه كانت الإشارة إلى ذلك بالعمل دون تقييد للفرض والنفل في كتابه المذكور آنفًا. ومن ثَّم فالإيمان عند أهل الاعتزال كما نقل القاضي عبد الجبار، وغيره – من كتاب الفرق–يدور حول الطاعة سواء منهم من يرى الفرض والنفل، أو من يرى الفرض دون النفل، أو من يرى سلب الطاعة باجتناب الكبائر.

على أنا نضيف إلى جانب كل ما سبق؛ أنه لا يخفى علينا أن نشير إلى قول ثمامة بن أشرس النميري [(٢)].

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار، ص١٥٩، مطبعة الدار التونسية للنشر (١٣٩٤هـ=١٩٧٤م).

(٢) أبو معن – ويقال أبو بشر – ثمامة بن الأشرس، من رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، وكان له اتصال بالرشيد، ثم المأمون، وكان ذا نوادر وملح، ومن تلاميذه الجاحظ، وأتباعه يسمون "الثمامية" نسبة إليه، قال الحاجظ: ما علمت أنه كان في زمانه قروي ولا بلدي بلغ من حسن الإفهام مع قلة الحروف، ولا من سهولة المخرج مع السلامة من التكليف ما بلغه ثمامة، توفي سنة (٢١٣هـ)، ينظر: تاريخ بغداد، تأليف أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ج٨ ص٢٠، تحقيق د. بشار عواد، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، وطبقات المعتزلة، ابن المرتضى، ص٦٢ – ٦٧.

يقول صاحب الانتصار: "كما حكم لمن أظهر الإسلام بأنه مسلم، ولمن اعتقد بقلبه إن كان باطنه كظاهره فهو مؤمن، وإن كان بخلاف ظاهره فليس بمؤمن"(١).

ومعنى هذا أن الإيمان عند ثمامة اعتقاد قلبي لكن بشرط أن يتوافق الظاهر مع الباطن.

ثم يعود القاضي عبد الجبار ليدلل على أن الإيمان هو الطاعة فيقول: "إن الأمة اتفقت على أن ركعتي الفجر من الدين، وإذا ثبت أنه من الدين، ثبت أنه من الإيمان؛ لأن الدين والإيمان واحد"(٢).

ويبرز القاضي عبد الجبار براعته العقلية في الرّد على شيخيه الجبائيين؛ لمنعهما دخول النوافل في الإيمان؛ فيضرب مثالًا لذلك قائلًا: "إن البر والتقوى يقعان على الطاعات جملة الفرائض منها، والنوافل، ثم ليس يجب إذا أخل المرء بالنافلة أو تركها أن يقال إنه غير كامل التقوى، وأنه ناقص البر، لا لوجه سوى ما أشرنا إليه من ذلك يوهم استحقاقه للذم واللعن، كذلك ههنا"(٣).

ويعضد القاضي عبدالجبار دليله العقلي بالنقلي فيقول: "والقرآن يشهد بما نقوله؛ لأنه تعالى جعل من وصف المؤمن مالا يتأتى من الفسقة لقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾(٤)، ولقوله تعالى:

---

(١) الانتصار، لأبي الحسين الخياط، ص٨٧، ت.د/ نبيرج، الدار العربية للكتاب للطباعة والنشر، ط١ (١٣٤٤هـ=١٩٢٥م).

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٦٩٦.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) سورة التوبة، جزء من الآية (٧١).

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾(١).. ولقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾(٢)، ولم يكن رؤفًا رحيمًا بمن يقيم عليه الحد من أهل الكبائر وبمن يلعنه، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾(٣)، يدل على ما نقوله؛ لأن الإيمان إن كان غير الإسلام، والعبادات، أو كان فيها ما ليس ركنًا من أركان الإيمان، والإسلام، والدين، فيجب أن لا يكون مقبولًا"(٤).

(١) سورة الأنفال، جزء من الآية (٢).

(٢) سورة التوبة، الآية (١٢٨).

(٣) سورة آل عمران، جزء من الآية (٨٥).

(٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبدالجبار، ص١٦٠، ١٦١، والقاضي عبدالجبار في شرح الأصول، جعل دلالته النقلية من هذه الآيات سندًا لمنع كون الإيمان غير مبقي على أصل اللغة إنما صار بالشرع اسمًا لمن يستحق المدح والتعظيم ص٦٩٠، وينظر في ذلك: الفائق في أصول الدين، للملاحمي، ص٦١٣، على أنا نضيف أن أهل الاعتزال لم يغفلوا عن دليل السنة بجانب النص الإلهي، ومن هذا قول الرسول ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن"، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب السارق حين يسرق، ج٨ ص١٥٩، رق (٦٧٨٢)، ت: محمد زهير ناصر، نشر دار طوق النجاة ط١ (١٤٢٢هـ).

وقوله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون بابًا، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، ، ج١ ص٦٣، رقم (٣٥)، ت/ محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، راجع فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص١٥٩، وينظر: الفائق في أصول الدين للملاحمي، ص٦١٣.

إذن فالعمل من منظور أهل الاعتزال يمثل جزءًا من الإيمان، وركنًا من أركانه لا يتصور بدونه.

عندئذ من أخل بالطاعات الفرائض، والنوافل عند البعض، أو بالفرائض فقط عند البعض الآخر، فقد خرج من الإيمان.

وفي ضوء هذا الخروج ينتقل من الإيمان إلى منزلة بين المنزلتين؛ على أساس الأصل الرابع، من أصولهم الخمسة [١].

رابعًا: علاقة العمل بالإيمان عند أهل الحديث:

لا نكاد نجد للمشتغلين بعلم الكلام اختلافًا حول ما ذهب إليه أصحاب الحديث.

ولقد صور الشيخ الأشعري رؤيتهم في عبارة موجزة إذ يقول: "ويقرون بأن الإيمان قول وعمل"[٢].

وما أوجزه الأشعري فصله البغدادي إذ يقول عن أصحاب الحديث: "إن الإيمان جميع الطاعات فرضها، ونفلها، وهو على ثلاثة أقسام قسم منه يخرج صاحبه به من الكفر، ويتخلص به من الخلود في النار إن مات عليه، وهو معرفته بالله، وبكتبه، ورسله، وبالقدر خيره وشره...، وقسم منه يوجب العدالة، وزوال اسم الفسق عن صاحبه، ويتخلص به من دخول النار، وهو أداء الفرائض، واجتناب الكبائر، وقسم منه وجب كون صاحبه

---

(١) الأصول الخمسة التي استقر عليها أهل الاعتزال، وهي التي تقوم عليها أركان مذاهبهم وهي: ١-التوحيد، ٢-العدل، ٣-الوعد والوعيد، ٤-المنزلة بين المنزلتين، ٥-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

(٢) مقالات الإسلاميين، للأشعري، ج١ ص٣٤٧.

من السابقين الذين يدخلون الجنة بلا حساب وهو أداء الفرائض، والنوافل مع اجتناب الذنوب كلها"(١).

وعليه فأهل الحديث يجعلون الإيمان مجموعًا من التصديق، والإقرار، والعمل، وهذا ما أشار إليه الجويني واضحًا إذ يقول: "وصار أصحاب الحديث إلى أن الإيمان معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان"(٢).

أما الإمام الآمدي فلقد أشار إلى أن هذا مذهب أكثر أهل الأثر، وابن مجاهد يقول: "هو المعرفة بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان وهو مذهب أكثر أهل الأثر"(٣).

ويسرد شارح الطحاوية قولهم في "التصديق والإقرار والعمل" فيقول: "وذهب مالك والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة رحمهم الله، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان"(٤).

(١) أصول الدين للبغدادي، ص٢٤٩.

(٢) الإرشاد للجويني، ص٣٩٦.

(٣) أبكار الأفكار للآمدي، ج٥ ص٩، وما نقله الآمدي أشار إليه الإمام الإيجي في المواقف، غير أنه جعل قوله هذا للسلف، وأصحاب الأثر، راجع: شرح المواقف، للجرجاني ج٨ ص٣٥٣، وكذا الإمام التفتازاني أشار إلى كونه مذهب أكثر السلف، وجميع أئمة الحديث، بل والمحكي عن مالك، والشافعي، والأوزاعي، ينظر: شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٤٢٢.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، لأبن أبي العز الحنفي الدمشقي ص٣٣٢، ت/ جماعة من العلماء، دار السلام للطباعة والنشر، ط١ (١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م)، وينظر في هذا التفصيل بالاسم أيضًا عند أبي المعين النسفي في تبصرة الأدلة ج٢ ص١٠٧٥، وجدير بالذكر أن نبين أن الطحاوي نفسه قد نقل عنه شارح الطحاوية، وقال: "أما الطحاوي –رحمه الله–قال إن الإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان"، وهو ههنا يسير خلف أبي حنيفة النعمان –رحمه الله–.

وعليه يكون كلٌ من أصحاب الحديث، وأهل الظاهر، ، ومن معهم كالشافعي، ومالك، وأحمد، والأوزعي، وغيرهم قد ذهبوا إلى أن الإيمان مجموع من التصديق، والإقرار، والعمل.

ولعل الناظر في ذلك يرى قرب رأيهم في الإيمان من قول الخوارج، وأهل الاعتزال -كما أشرنا إلى قولهم من قبل-فهل هذا صحيح؟ إذا جاز لنا أن نقول ذلك.

نقول: إن هذا غير صحيح فالناظر المدقق يجد فرقًا كبيرًا بين قول الخوارج، والمعتزلة من جهة، وقول أهل الحديث ومن على شاكلتهم من جهة أخرى.

فأهل الحديث وإن كان العمل داخلًا في الإيمان عندهم، غير أنهم لا يكفرون أحدًا بذنبه-كما يقول الخوارج - ولا يفسقونه-كما تقول المعتزلة بل يعدونه مؤمنًا مقصرًا وهو في مشيئة الله تعالى، وتفصيل ذلك -بعون الله تعالى-سيأتي لاحقًا في حينه من البحث.

وإذا تبين بُعْدَ قولهم عن قول الخوارج، والمعتزلة.

فالحق أنهم على مقربة من أهل السنة -الأشاعرة والماتريدية-؛ ذلك لأن أهل السنة وإن لم يجعلوا العمل شطرًا في الإيمان، إلا أنه شرطٌ عندهم.

ولقد ألمع القاضي الباقلاني في بيان هذا قائلًا: "واعلم أننا لا ننكر أن نطلق بأن الإيمان عقد بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، على ما جاء في الأثر؛ لأنه ﷺ إنما أراد بذلك أن يخبر عن حقيقة الإيمان الذي ينفع في الدنيا والآخرة؛ لأن من أقر بلسانه، وصدق بقلبه، وعمل أركانه حكمنا له بالإيمان وأحكامه في الدنيا من غير توقف، ولا شرط، وحكمنا له أيضًا بالثواب في الآخرة، وحسن المنقلب"(١).

(١) الانصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، للباقلاني، ص٥٦.

خامسًا: علاقة العمل بالإيمان عند أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية):

أولًا: الأشاعرة:

لئن دقق القارئ النظر في رؤية شيخ المذهب الأشعري لحقيقة الإيمان، لوجد أن بيانه في الإبانة ليس هو بعينه في اللمع؛ حيث يقول في الإبانة:" إن الإيمان قول، وعمل، يزيد، وينقص"(١). ولم يُر ذكر التصديق فيه، وهو الذي صرح به في كتابه اللمع؛ حيث يقول:" إن قال قائل ما الإيمان عندكم؟ قيل له هو التصديق بالله تعالى"(٢). والمدقق فيما ذكره الإمام يجد أنه لا تعارض بين مصدري الإمام، فكلاهما مكملا للآخر في تعريف الإيمان(التصديق، الإقرار، والعمل) كباقي المسائل المطروحة فيهما.(٣) بيد أن الخلاف بينهما أن الإمام في الإبانة قد راعى الناحية الظاهرية الحسية التي تجري بها الأحكام الدنيوية، أما في اللمع فينص فيه على أصل الإيمان وهو التصديق؛ باعتباره ناحية باطنية أساسها التصديق القلبي، وحدا فاصلا عن الكفر؛ لذا: لم يكن تركيز السادة الأشاعرة من بعده على الناحية الظاهرية التي التقفتها الفرق التكفيرية قديما وحديثا وجعلتها أصولا لتحقق الإيمان، بل على الناحية القلبية التي يجري فيها وبها التصديق، وبناء عليه يمكن القول:

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، ص٢٧، ت. د/ فوقية حسين، طبعة مطبعة التقدم (١٣٩٧هـ=١٩٧٧م).

(٢) اللمع، الأشعري، ص١٣١.

(٣) راجع دراسة الدكتورة فوقية حسين محمود في تحقيقها لكتاب الإبانة للإمام الأشعري ص٧٧.

١- أن ذكر الإقرار والعمل في الإبانة من قبيل الشروط التي يكمن فيها زيادة ونقص الإيمان، بخلاف التصديق المذكور في اللمع كأصل لتحقق الإيمان.

٢-الحكم باطمئنان بأن آخر ما كتب الأشعري هو اللمع وليس الإبانة (١)؛ لذا: يعتمد التصديق تعريفا للإيمان عند الإمام، وقد سار عليه جل

(١) اختلفت الآراء في ذلك، فالبعض يقدم الإبانة على اعتبار أنه مصنف يمثل مرحلة غير ناضجة لموقف صاحبه الذي كان معتزليًا ويؤخر اللمع على أنه يمثل ارتداد صاحبه إلى الاعتزال والبعض الآخر يقدم اللمع على أنه يمثل مرحلة انتقالية بين الاعتزال والأسلوب التقليدي السني ممثلا في الإبانة التي يؤخرون تأليفها عن اللمع غير متبينين المنهج الموحد الذي انتهجه في كتبه التي ألفها بعد خروجه عن الاعتزال، ورأي أن الإبانة هو الأسبق على اعتبار أنه يتبين من تأليفه وعنوانه أن الهدف من كتابته هو بيان أصول الديانة. راجع دراسة الدكتورة فوقية حسين محمود في تحقيقها لكتاب الإبانة للإمام الأشعري ص ٧٩، ٨٠.

وقد جاء في سير اعلام النبلاء:" إن الأشعري لما قدم بغداد جاء إلى أبي محمد البربهاري، فجعل يقول: رددت على الجبائي، رددت على المجوس، وعلى النصارى. فقال أبو محمد: لا أدري ما تقول، ولا نعرف إلا ما قاله الإمام أحمد. فخرج وصنف "الإبانة" فلم يقبل منه" وهذا يعني أن أول ما ألف بعد رجوعه عن الاعتزال هو الإبانة وليس اللمع. راجع سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ١١/٣٥٩ دار الحديث-القاهرة الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. وراجع الفكر الأشعري المغربي بين الإبانة واللمع لمحمد أحميمد ص١٥، ١٦ طبعة الشركة البريطانية ط١-٢٠١٨م. وقد علق الدكتور حمودة غرابة في تقديمه لكتاب اللمع بقوله: "يبدو الأشعري في كتابه الإبانة حريصًا كل الحرص على ادعائه الانتماء إلى أحمد بن حنبل ﷺ، فهو يكثر من مدحه، ويشيد بمنهجه، ويدافع دفاعًا حارًا قويًا عن جميع ما قاله، وقرره، اللمع ص٣، لكن ما سبب فعل الأشعري لهذا في الإبانة على حد رأي الدكتور حمودة غرابة، يقول: "إنه =

مدرسته من بعده، ومادام الإيمان عند الشيخ الأشعري هو التصديق فبأي شيء؟ وكيف يصح؟ هنا يقول البغدادي: "قال أبو الحسن الأشعري إن الإيمان هو التصديق لله، ولرسله عليهم السلام في إخبارهم، ولا يكون هذا التصديق صحيحًا إلا بمعرفته"(١).

ويتابع الباقلاني شيخه ليبين مَحِل التصديق، وعلاقته بالإقرار، والعمل فيقول: "واعلم: أن محل التصديق القلب، وهو أن يصدق القلب بأن

=

قد جعل كتاب الإبانة من الحنابلة وقاية"، راجع: أبو الحسن الأشعري، د/ حمودة غرابة، ص٨، بدون تاريخ. ومعنى هذا أن اللمع هو الذي يمثل رأي الشيخ الأشعري في الإيمان، بل إن الدكتور عبد الرحمن بدوي عوَّل عليه في جميع المسائل يقول: "سنعتمد في عرضنا على اللمع؛ لأننا نعده أنضج من الإبانة، وأقرب أن يكون للأشعري الذي تصوره التاريخ، وتأثر به التلاميذ، واحتفل له علم الكلام؛ ولأنه عرض عقلي دقيق الحجة، وليس مجرد إعلان عقيدة كما هي حالة الإبانة، راجع مذهب الإسلاميين، دكتور عبد الرحمن بدوي، ج١ ص٥٣٣، دار العلم للملايين، بيروت (١٩٩٧م).

(١) أصول الدين، للبغدادي، ص٢٤٨، أما صاحب نهاية الأقدام فقد أثبت اختلاف جواب الشيخ الأشعري لمعنى التصديق يقول: "قال مرة هو المعرفة بوجود الصانع، وإلهيته، وقدمه، وصفاته، وقال مرة: التصديق قول في النفس يتضمن المعرفة، ثم يعبر عن ذلك باللسان فيسمي الإقرار باللسان أيضًا تصديقا عن العمل على الأركان أيضًا من باب التصديق بحكم الدلالة –أعني دلالة الحال– كما أن الإقرار تصديق بحكم الدلالة –أعني دلالة المقال– فكان المعنى القائم بالقلب هو الأصل المدلول، والإقرار، والعمل دليلان، راجع: نهاية الأقدام للشهرستاني، ص٢٤٦٨، حرره وصححه ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية للنشر ٢٠٠٩م، والإرشاد للجويني، ص٣٩٧، وصاحب المقاصد أعقب ذكره لجهم بن صفوان في جعله الإيمان المعرفة، وقال: وقد يميل إليه الأشعري، المقاصد للتفتازاني، ج٣ ص٤٢٠.

الله إلـه واحـد، وأن الرسـول حق، وأن جميـع مـا جـاء بـه الرسـول حـق، ومـا يوجد من اللسان وهو الإقرار، وما يوجد من الجوارح وهو العمل، فإنما ذلك عبارة عما في القلب، ودليل عليه"(١).

ثم يأتي الجويني فيدير المسألة على نفس المعنى الذي صار من قبل ويقول: "التصديق على التحقيق كلام النفس، ولكن لا يثبت إلا مع العلم، فإنا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد"(٢).

ومعنى هذا أن الإيمان تصديق قلبي ناشئ عن اعتقاد يقيني دليله إقرار، وعمل من العبد المؤمن.

هنا يقرر الإمام الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) أن اسم الإيمان مشترك بين ثلاثة معان يقول: "إذ قد يعبر به عن التصديق اليقيني البرهاني، وقد يعبر

---

(١) الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي الباقلاني، ص٥٥، ت/ محمد زاهد الكوثري، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٥ (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م)، وقارن التمهيد، ص٣٤٦ وما بعدها، متخذًا نفس منهج شيخه الأشعري في بيان معنى الإيمان عن طريق سؤال السائل (فإن قال قائل).

(٢) الإرشاد للجويني، ص٣٩٧، وما جعله الجويني هنا من تحقيق المفعول–الإيمان– جعله في العقيدة النظامية، تحقيقًا للفاعل –المؤمن– يقول: "والمؤمن على التحقيق: من انطوى عقدًا على المعرفة بصدق من صانع العالم وصفاته وأنبيائه، فإن اعترف بلسانه ما عرفه: بجنانه، فهو مؤمن، ظاهرًا، أو باطنًا، وإن لم يعترف بلسانه معاندًا، لم ينفعه علم قلبه، وكان في حكم الله تبارك وتعالى من الكافرين به، كفر جحود وعناد، راجع العقيدة النظامية، ص٨٤، ت/ محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (١٤١٢هـ= ١٩٩٢م)، وينظر في ذلك: الإشارة إلى مذهب أهل الحق، لأبي إسحاق الشيرازي، ص١٦١، ت.د/ محمد السيد الجليند، طبعة القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م).

به عن الاعتقاد التقليدي؛ إذا كان جزمًا، وقد يعبر به عن تصديق معه العمل بموجب التصديق"(١).

وليس معنى كلام الغزالي اضطراب القارئ لرأيه، بل إن المتأمل لهذه الأمور الثلاثة يلحظ اعتمادها على التصديق، وما جعله يقينيًا ذات مرة، وتقليديًا مرة ثانية، ومعه عمل في الأخير، إلا لضرب المثال؛ لتفهيم القارئ شموله لكل هذا؛ ولذا فهو يقرر في "إحياء علوم الدين"(٢) رأيًا حاسمًا فيقول: "والإيمان هو التصديق المحض، واللسان ترجمان الإيمان؛ فلابد أن يكون الإيمان موجودًا بتمامه قبل اللسان حتى يترجمه وهذا هو الأظهر إذ لا مستند إلا اتباع موجب الألفاظ، ووضع اللسان أن الإيمان هو عبارة عن التصديق بالقلب"(٣).

وعليه فالغزالي –كأسلافه السابقين من الأشاعرة–لم يخرج عن دائرة التصديق القلبي لمعنى الإيمان عندهم.

ثم يتوالى مفكرو الأشاعرة واحدًا تلو الآخر فها هو الإمام الرازي ويتابعه – في القول نفسه–الإمام الإيجي، والإمام التفتازاني؛ ليقرروا أن الإيمان: "عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم بالضرورة مجيئه به"(٤).

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام الغزالي، ص٤٩٧، ت/ مصطفى عبد الجواد عمران، دار البصائر للطباعة والنشر ط٢ (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

(٢) إذ إن كتاب "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي يعد من أواخر كتبه، فهو يمثل رأيًا قاطعًا عند الشيخ الغزالي.

(٣) إحياء علوم الدين، للغزالي ج١ ص١١٨، نشر دار المعرفة، بيروت بدون تاريخ، وقارن له أيضًا، قواعد العقائد ج١ ص٢٤١، نشر عالم الكتب، لبنان، ت/ موسى محمد علي، ط٢ (١٤٠٥هـ=١٩٨٥م).

(٤) المحصل، للرازي ص٣٤٧، ولا يخفى على الباحث المدقق أن الرازي في كتابه "معالم أصول الدين جعل الإيمان كما يقول: "عبارة عن الاعتقاد، والقول سبب =

هذا ولقد أبان صاحب المواقف عند ذكره لهذا الرأي بقوله "عندنا" – يقصد الأشاعرة–.

أما صاحب شرح المقاصد، فقد أشار إلى أن هذا الرأي هو رأي الجمهور – يقصد الأشاعرة ومن وافقهم–.

ويمكننا القول بجلاء أن الإمام الرازي قد أثر في خلفه الإيجي، والتفتازاني من بعده، في هذه المسألة.

والحق أن المتأمل لقول الأشاعرة في الإيمان بالتصديق القلبي يدرك وثاقة صلته بعدم الإكراه في الدين؛ لأنه لو كان عن إكراه لفسدت الإنسانية، وكثر الخبث والنفاق.

ومن ثّم فإن اختيار السادة الأشاعرة ليس اختيارًا لذات التصديق، وإنما هو اختيار للآلة والمكان الذي يقوم به التصديق؛ إذ إن القلب لا يمكن أبدًا أن يُكره على شيء، وقد أصابوا في ذلك؛ لأنهم اعتمدوا على ناحية لا يكون منها إلا تصديقٌ كاملٌ.

=

لظهوره، والأعمال خارجة عن مسمى الإيمان" ومعنى هذا أن الإيمان اعتقاد، وتصديق قلبي، ثم يأتي القول بعد ذلك؛ ليكون سببًا لظهور الإيمان، وليس جزءًا منه، معالم أصول الدين، للرازي ج١ ص١٣٣، ت/ طه عبد الرؤف، نشر دار الكتاب العربي، لبنان، بدون تاريخ، وقارن في ذلك: المواقف للإيجي، ج٣ ص٥٢٧، وشرح المقاصد؛ للتفتازاني ج٣ ص٤٢٠، وجدير بالذكر أن نبين أننا لم نغفل عن الإشارة إلى رأي الإمام الآمدي غير أنه قد حذا تجاه شيخ المذهب وذكر رأيه قائلًا: "والحق في هذه المسألة غير خارج عن مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري"، أبكار الأفكار ج٥ ص٩، غاية المرام في علم الكلام، ص٣٠٩، ت.د/ حسن الشافعي، دار الكتب والوثائق القومية للنشر (١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م).

ومن ثَّم فليست الأعمال ركنًا للإيمان، كما تقول الخوارج، وكما هو عند أهل الاعتزال.

وليس معنى هذا أن الأشاعرة لا يجعلون قيمة للعمل، كلا بل له مكانته الكبيرة عندهم.

غير أن هذه المكانة لا تبلغ مبلغ التصديق القلبي اليقيني، وربما كان هذا هو منشأ خلافهم مع الخوارج، وأهل الاعتزال في حكم مرتكب الكبيرة، هل يخرج من تسميته مؤمنًا في الدنيا؟ وما هو جزاؤه في الآخرة إن لم يتب؟ (١).

ثانيًا: الماتريدية:

يتحدث الإمام أبو حنيفة النعمانﷺ في كتابه "الفقه الأكبر" ويقول: " الإيمان هو الإقرار والتصديق"(٢).

هذا النص الموجز يعلق عليه شارح الفقه الأكبر قائلًا: "وقال الإمام الأعظم في كتابه "الوصية" الإيمان: إقرار باللسان، وتصديق بالجنان،

---

(١) ومعلوم أن مصنفات الأشاعرة قد حفلت بذكر الأدلة الكثيرة التي تؤكد صحة رأيهم سواء النقلية منها، أو العقلية، بل وذهبوا يفسدون على المخالفين أدلتهم، وافتراضتهم، راجع: اللمع للأشعري ص١٣٠ وما بعدها، التمهيد، للباقلاني ص٣٤٧، الإرشاد، للجويني ص٣٩٦، وما بعدها، وله أيضًا العقيدة النظامية، ص٨٤ وما بعدها، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ص٣٩٧، وما بعدها، نهاية الأقدام للشهرستاني ص٤٦٨، وما بعدها، وللآمدي، أبكار الأفكار ج٥ ص٧ وما بعدها، وغاية المرام ص٣٠٩ وما بعدها، وشرح المقاصد للتفتازاني ج٣ ص٤١٧ وما بعدها، وشرح المواقف للجرجاني ج٨ ص٣٥١ وما بعدها.

(٢) الفقه الأكبر، مطبوع معه الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر، المنسوبين لأبي حنيفة النعمان، ص٥٥، نشر مكتبة الفرقان، الإمارات، ط١ (١٤١٩هـ=١٩٩٩م).

والإقرار وحده لا يكون إيمانًا؛ لأنه لو كان إيمانًا لكان المنافقون كلهم مؤمنين، وكذلك المعرفة وحدها أي مجرد التصديق لا يكون إيمانًا؛ لأنها لو كانت إيمانًا لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين، قال الله تعالى في حق المنافقين: ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾(١)، أي في دعواهم الإيمان حيث لا تصديق لهم، وقال الله تعالى في حق أهل الكتاب: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾(٢)، انتهى"(٣).

ومعنى هذا أن الإيمان عند الإمام أبي حنيفة إقرار، وتصديق، وكلاهما وحده لا يكون إيمانًا؛ لدلالة النص الإلهي على ذلك –من وجهة نظره–.

وإلى جانب ذلك يقول في "العالم والمتعلم": "الإيمان هو التصديق والمعرفة واليقين والإقرار والإسلام"(٤).

إذن ففي مذهب أبي حنيفة النعمان يظهر الإقرار بجوار التصديق تعريفًا للإيمان.

بيد أن هذا الإقرار، وإن ظهر جليًا إلا أنه يمكن الاستغناء عنه بخلاف التصديق الذي لا يمكن الاستغناء عنه يقول شارح الفقه الأكبر: "ثم

(١) سورة المنافقون، جزء من الآية (١).

(٢) سورة البقرة، جزء من الآية (١٤٦).

(٣) شرح الفقه الأكبر، لملا عليّ القاري، ص٢٥١، ومما يتفق مع هذا القول ما نُقل عن صاحب العقيدة الطحاوية إذ يقول: "والإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان"، راجع: شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: عبد الغني الغنيمي الحنفي الدمشقي، ص١٢٦، دار البصائر للنشر، ط١ (١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م).

(٤) العالم والمتعلم، أبو حنيفة النعمان ص١٣، ت/ محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، بدون تاريخ.

التصديق ركنٌ حسنٌ لعينه لا يحتمل السقوط في حال من الأحوال، بخلاف الإقرار، فإنه شرط أو شطر وركن حسن لغيره، ولهذا يسقط في حال الإكراه، وحصول الأعذار؛ وهذا لأن اللسان ترجمان الجنان؛ فيكون دليل التصديق وجودًا وعدمًا"(١).

فإن قال قائل: كيف يمكن الاستغناء عنه وقد قدمه على التصديق هنا يقول شارح وصية الإمام: "إن التصديق القلبي لما كان أمرًا باطنًا لا يطلع عليه، وكان الإقرار باللسان دليلًا على ذلك، قُدِّمَ على التصديق"(٢).

وعلى كل ما سبق يمكننا أن نقول: إن الإيمان عند أبي حنيفة النعمان هو التصديق القلبي، غير أنه أضاف إليه الإقرار شرطًا لإجراء الأحكام الدنيوية؛ ليكون دليلًا على إيمانه وهذا ما نقله عنه جل أئمة المذهب الماتريدي، يقول صاحب تبصرة الأدلة عن حقيقة الإيمان: "هو التصديق بالقلب، وإليه ذهب الشيخ أبو منصور الماتريدي، وهو مروي عن أبي حنيفة"(٣).

---

(١) شرح الفقه الأكبر، لملاعليّ القاري، ص٢٥١.

(٢) شرح وصية الإمام أبي حنيفة، أكمل الدين البابرتي، ص٥٢، ت/ محمد العايدي، حمزة البكري، دار الفتح للطباعة، ط١ (٢٠٠٩م).

(٣) تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي، ج٢ ص١٠٧٧، وينظر في ذلك قول الإمام اللامشي "وروي عن أبي حنيفة –رحمه الله تعالى– أن الإيمان هو التصديق بالقلب لا غير، والإقرار باللسان دليل عليه وليس بركن"، التمهيد لقواعد التوحيد، ص١٢٨، ت/ عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي للطباعة، ط١ ١٩٩٥م، والبداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، للإمام الصابوني، ص١٥٢، ت.د/ فتح الله خليف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م، الهادي في أصول الدين، للخبازي، ص٢٦٠، ت/ عادل بيك، طبعة استانبول (٢٠٠٦م)، شرح وصية الإمام أبي حنيفة، لأكمل الدين البابرتي، ص٥١، المسامرة في شرح المسايرة، للكمال بن الهمام ج٢ ص١٧٥، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (٢٠٠٦م).

وبعد أن أوضحنا رؤية الإمام أبي حنيفة النعمان نأتي إلى مؤسس فرقة الماتريدية، -الشيخ أبي منصور الماتريدي-هنا نراه يقول: "والإيمان عندنا هو التصديق بالقلب، دليله قول جميع أهل التأويل والأدب إنهم فسروا "آمنوا" صدّقوا في جميع القرآن"(١).

ثم يدلل الشيخ الماتريدي(ت:٣٣٣هـ) على أن القلوب أحق بالإيمان بالسمع والعقل فيقول: "أما السمع-فما قال الله تعالى في المنافقين الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، وقال: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾(٢) أبطل أن يكون قولهم إيمانًا إذا لم تؤمن قلوبهم"(٣).

إذن فالشيخ الماتريدي يصرح بأن الإيمان هو تصديق القلوب دون الإقرار؛ وذلك بالدليل الواضح، والبرهان القاطع للنص الإلهي، أما من جهة العقل فيقول صاحب التوحيد: "فلأنه دين، والأديان تعقد، وما به اعتقادات الأديان القلوب، وكذلك المذاهب...، وبعد فإن الخطاب بالإيمان يلزم العقول، ويعرف حقيقة ما به الإيمان بالفكر والنظر، وذلك عمل القلوب، فمثله الإيمان"(٤).

وعليه فمذهب علم الهدى أن الإيمان تصديق بالقلب.

---

(١) تأويلات أهل السنة، الشيخ أبو منصور الماتريدي، ج١ ص٣٨٥، ت.د/ مجدي باسلوم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م).

(٢) سورة الحجرات، جزء من الآية (١٤).

(٣) التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، ص٢٦٨، ت.د/ عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية للطباعة، ط١ (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

(٤) التوحيد للماتريدي، ص٢٧٠، ٢٧١ باختصار.

ثم إنك لتجد لدى أتباع الإمام أبي منصور الماتريدي، إبرازًا لرؤية شيخهم في المسألة يقول صاحب بحر الكلام: "وقال علم الهدى أبو منصور الماتريدي: الإيمان عبارة عن مجرد التصديق"(١).

ثم تتابع شيوخ الماتريدية في إثر الماتريدي؛ ليقرروا عين تقرير علم الهدى أو قول شيخه أبي حنيفة ﷺ.

يقول الإمام البزدوي (ت: ٤٩٣هـ): "ولما كان الإيمان تصديقًا في اللغة يجب أن يكون تصديقًا في الشريعة، إذ الشريعة، وهو التصديق بالقلب"(٢).

---

(١) بحر الكلام، للإمام أبي المعين النسفي، ص١٥٢، تعليق د/ ولي الدين محمد صالح الفرفور، دار الفرفور للطباعة والنشر، ط٢ (١٤٢٧هـ=٢٠٠٠م)، وينظر له: تبصرة الأدلة، ج٢ ص١٠٧٧، التمهيد، للأمشي ص١٢٨، البداية من الكفاية، للصابوني، ص١٥٢.

(٢) أصول الدين، للإمام أبي اليسر البزدوي، ص١٤٨، ت.د/ أحمد حجازي السقا، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)، وينظر في ذلك: قول اللامشي الذي يتفق مع قول الإمام أبي حنيفة، يقول: "قال عامة أهل السنة "هو الإقرار باللسان، والتصديق بالقلب، وهو أن يصدق قلبه لسانه...، ولابد من الإقرار حتى يجري عليه أحكام الإيمان"، التمهيد لقواعد التوحيد، ص١٢٨، وجمع الشيخ نور الصابوني بين قولي علم الهدي وشيخه أبي حنيفة، إذ يقول: "وقال المحققون من أصحابنا إن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإقرار شرط إجراء الأحكام، نص عليه أبو حنيفة – رضي الله عنه–، وهو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي، البداية من الكفاية في الهداية، ص١٥٢، أما الإمام الغزنوى فيقول: "واعتقد أن الإيمان في التحقيق هو التصديق، وهو الإيمان المفروض على العبد، والإقرار باللسان ليظهر عند الناس ما في الجنان فتجري عليه أحكام الإسلام، أصول الدين، ص٢٥٠ وما بعدها، أما الإمام الخبازي، المتوفي (٦٩١هـ) فنراه متأثرًا بالإمام الرازي إذ يقول: "وفي الشرع عبارة عن تصديق محمد عليه السلام بما جاء به من عند الله"، الهادي في أصول الدين، ص٢٦٠، وهذه دلالة قوية على أثر الإمام فخرالدين الرازي في بلاد ما وراء النهر.

ويفيض الإمام أبو المعين النسفي (ت: ٥٠٨هـ) في بيان أدلة هذا القول فتراه يقول: "إن ضد الإيمان هو الكفر، والكفر هو التكذيب والجحود، وإن كان قد يسمى به غيره على المجاز فكذا الإيمان. كما أن الله –تعالى– قابل الكفر بالإيمان فقال: "فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله، ثم المراد منها التكذيب والتصديق لا غير فدل أن الإيمان ذلك"(١).

إذن فلقد جرى المذهب الماتريدي – على ما تحفل به مصنفاتهم– لإلغاء العمل من حقيقة الإيمان، وإن جعلوا للإقرار –كما فعل الشيخ أبو حنيفة–أهمية في إجراء الأحكام الدنيوية، وتابعه جمع ليس بالقليل في ذلك.

بيد أنهم أجمعوا على التصديق القلبي حقيقة للإيمان، وهنا تتفق وجهتا نظر الأشاعرة، والماتريدية؛ وما ذلك إلا للدلالة على أنهما جناحا أهل السنة من المتكلمين.

---

(١) تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي، ج٢ ص١٠٧٨ وما بعدها، وجدير بالذكر أن نبين أن الإمام النسفي قد عدد أدلة ذلك إلى ما يقرب من سبعة أدلة.

المبحث الثاني

أثر علاقة العمل بالإيمان عند المتكلمين

علــى الواقــع المعاصــر.

بعد أن بان سلفًا رؤية الفرق الكلامية لحقيقة الإيمان، وعلاقة العمل به، كان لزامًا علينا أن نبين أثر تلك العلاقة على واقعنا المعاصر.

لاسيما أنها ترتبط بمسألة التكفير والتفسيق في الدنيا، والحكم عليه في الآخرة، عند بعض هذه الفرق، لذا نحاول إجلاء هذا الأمر، وبيانه عند من سلف الحديث عنهم في المبحث السابق.

أولًا: أثر علاقة العمل بالإيمان عند الخوارج:

من المعلوم أنه في ضوء تقرير الخوارج لأهمية العمل، وكونه داخلًا في حقيقة الإيمان.

تبين أنهما متلازمان لا انفكاك لهما عن بعضهما البعض.

لكن ماذا يكون حكمهم على من ترك العمل؟

أو من منطلق آخر ما هو حكمهم على صاحب الكبيرة الذي أخل بمقتضيات الإيمان، ومخالفته للعمل الصالح بالطالح؟

هنا يأتي الجواب على لسان الإمام الرازي في تفسيره إذ يقول: "أما الخوارج فقد اتفقوا على أن الإيمان بالله يتناول المعرفة بالله وبكل ما وضع الله عليه دليلًا عقليًا، أو نقليًا من الكتاب والسنة، ويتناول طاعة الله في جميع ما أمر الله به من الأفعال، والتروك صغيرًا كان أو كبيرًا فقالوا مجموع هذه الأشياء هو الإيمان، وترك كل خصلة من هذه الخصال كفر"(١).

---

(١) مفاتيح الغيب، للإمام الرازي ج٢ ص٢٧٠، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣ (١٤٢٠هـ).

وعليه فالرازي يبين أن الخوارج جعلوا من ترك العمل خرج من الإيمان، ودخل الكفر.

وصاحب المقاصد قد أدلى بنفس هذا الجواب لمن ترك العمل عند الخوارج فتراه يقول: "فقد يجعل تارك العمل خارجًا عن الإيمان، داخلًا في الكفر، وإليه ذهب الخوارج"(١).

وعليه فمن ترك العمل من مجموع ماهية الإيمان فهو كافر عند الخوارج.

على أنهم قد سموا صاحب الكبيرة بهذا الاسم، وحكموا بخلوده في النار، يقول الشيخ الأشعري "وأجمعوا –يقصد الخوارج – على أن كل كبيرة كفر، إلا "النجدات" فإنها لا تقول ذلك، وأجمعوا على أن الله سبحانه، يعذب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا، إلا النجدات"(٢).

ومن ثَّم فالشيخ الأشعري يوضح كفر صاحب الكبيرة عند الخوارج، وخلوده في النار، عدا النجدات التي لا تقول بذلك، ثم يأتي البغدادي ويشير

(١) شرح المقاصد، للإمام التفتازاني ج٣ ص٤٢١، وقارن بذلك ما نقله صاحب المسامرة في شرح المسايرة إذ يقول: "فماهيته على هذا مركبة من أمور ثلاثة إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان فمن أخل بشيء منها فهو كافر، وهذا هو قول الخوارج، ولذا كفروا بالذنب، وقالوا إن مرتكبه مطلقًا كافر، لانتفاء جزء الماهية، راجع: المسامرة في شرح المسايرة، للكمال بن الهمام، ص١٧٤ نشر المكتبة الأزهرية للتراث ط١ (٢٠٠٦م).

(٢) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري ج١ ص١٦٨، هذا ولقد أشار صاحب الفرق بين الفرق إلى دقة شيخه الأشعري حينما أخطأ الكعبي في دعواه إجماع الخوارج.

إليهم قائلًا: "وقد قالت النجدات إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافر نعمة وليس فيه كفر دين"(١).

ثم ماذا عن استدلالاتهم في تسميتهم صاحب الكبيرة كافرًا؟

هنا ينقل القاضي عبد الجبار دليلهم فيقول: "إن الكافر إنما سمى كافرًا؛ لأنه ترك الواجبات، وأقدم على المقبحات، وهذا حال الفاسق؛ فيجب أن يسمى كافرًا"(٢).

أما من جهة النقل، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾(٣)، قالوا: بين الله تعالى: أنه لا يغفر الشرك، ويغفر ما دون ذلك، وقد اتفقنا على أن الكبائر غير مغفورة فيجب أن تكون معدودة في الشرك، وفي ذلك ما نقوله"(٤).

وعليه فهذه الصياغات –ومثيلاتها– كما قيل على لسان خصوم الخوارج منسوبًا لهم تعكس أثرًا خطيرًا لهذا المذهب، والذي يترتب عليه التكفير لكل من أخل بالعمل الصالح، أو ارتكب عملًا غير صالح، ولا شك أننا نريد ربط هذا الكلام عند الخوارج بالفكر المعاصر من حيث الأفكار لا الأشخاص، وبطبيعة الحال ينتقل هذا الفكر من أناس إلى غيرهم، مهما اختلفت التسمية أيما كانت التسمية نطلقها عليهم بجامع الغلو والتشدد عند الجميع، غير أن رجالات أهل السنة لم يتركوا لمثل هذه الادعاءات مجالًا

(١) الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٧٣، وقارن في ذلك: الملل والنحل، للشهرستاني ج١ ص١٣٠.

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٧٠٨.

(٣) سورة النساء، جزء من الآية (٤٨).

(٤) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٧٠٩.

في الفكر الكلامي، بل قاموا بدحضها، وبيان زيفها، وتهافتها، وسوف يتضح هذا في بيان علاقة العمل بالإيمان عند أهل السنة.

ثانيًا: أثر علاقة العمل بالإيمان عند المرجئة:

لئن دققت النظر في دفاع أهل الإرجاء عن قولهم الشهير في الإيمان، وفصلهم للعمل عنه فصلًا تامًا؛ لوجدت هذا الدفاع نابعًا من واقع سياسي عاشوا فيه مع الخوارج –الذين كفروا تارك العمل، وكفروا صاحب الكبيرة –هذا الواقع دفع المرجئة إلى قولهم بأن الإيمان هو المعرفة، أو الإقرار، أو كلاهما، كما أسلفنا الحديث عن ذلك–والحق أنه إذا كان الخوارج قد غالوا في إفراط جعل العمل ركنًا للإيمان، لا يمكن الاستغناء عنه، بل ويكفر الإنسان إن لم يعمل، على أن صاحب الكبيرة يسمى كافرًا عندهم.

فإن المرجئة قد جنحوا إلى التفريط التام في كل هذا.

إذ إنهم أهملوا جانب العمل نهائيًا، بل وحكموا على صاحب الكبيرة بالإيمان –إذ لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة–.

إذن فلا شك أن لهذا أثرًا فاعلًا في: "تهوين شأن الطاعة، بل وتجِّرئُ الناس على معاصي الله عزوجل، وتسهل لهم سبل الخروج من مقتضيات التكليف، وتصرفهم عن تحمل تبعاته، وبذلك تتمزق عرى الإيمان، ويتحول الأمر إلى مجرد المعرفة، أو مجرد نطق اللسان، وكلاهما لا يقوم به دين، ولا يتحقق به إيمان"(١).

وعليه فالناظر المدقق يرى أن البون شاسع بين إفراط الخوارج، وتفريط المرجئة، وكلاهما –الإفراط والتفريط–تناوشته أقلام أهل الحق؛

(١) موسوعة العقيدة الإسلامية، مقال أ.د/ عبد الحميد مدكور، ص١٢٨.

للوقوف على صحته من عدمه، وبيان ما فيه من أثر سلبي على الواقع المعاصر.

ثالثًا: أثر علاقة العمل بالإيمان عند المعتزلة:

يمكن القول بجلاء أن أهل الاعتزال حينما يقرنون الإيمان بالطاعات، واجتناب الكبائر.

فسوف يكون لزامًا بمقتضى هذا القول إذن –أن يكون للعمل أهمية قصوى عندهم، بل وتصير الإجابة على هذه المسألة – إن أخل بالطاعة، أو ارتكب كبيرة–شغلًا شاغلًا لمفكريهم، بل ويبنى عليها أصلٌ من أصولهم الخمسة.

وعليه فالواضح أن نظرة أهل الاعتزال إلى مرتكب الكبيرة، وأنه يخلد في النار –إن لم يتب–هو سبب تمسكهم بالعمل، واختياره حقيقة للإيمان عندهم.

هنا يقرر القاضي عبد الجبار أن صاحب الكبيرة –الذي أخل بالطاعة–لا يجوز أن يسمى مؤمنًا مدلالًا على ذلك فيقول: "والذي يدل أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنًا هو ما قد ثبت أنه يستحق بارتكاب الكبيرة الذم، واللعن، والاستخفاف، والإهانة، وثبت أن اسم المؤمن صار بالشرع اسمًا لمن يستحق المدح، والتعظيم، والموالاة، فإذا قد ثبت هذان الأصلان فلا إشكال في أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى مؤمنًا"(١).

وإن لم يسمَّ صاحب الكبيرة مؤمنًا، فبماذا يسمى؟

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٦٩٠، ومعلوم أن أهل الاعتزال وإن كانوا لا يسمون صاحب الكبيرة مؤمنًا، فكذا لا يسمونه كافرًا كقول الخوارج.

هنا يقرر أهل الاعتزال على لسان القاضي عبد الجبار: "صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقًا"(١).

فإن قيل وما الدليل على تسميته فاسقًا: قالوا: "إن الناس على اختلافهم في صاحب الكبيرة، وقول بعضهم إنه كافر، وقول البعض إنه مؤمن، وقول آخر إنه منافق، لم يختلفوا في أنه فاسق؛ فأخذنا نحن بالإجماع، وتركنا لهم الخلاف"(٢).

ومعنى هذا أن ما يعول عليه أهل الاعتزال في تسمية صاحب الكبيرة فاسقًا هو الإجماع.

بيد أن الأمر لم ينتهِ لأهل الاعتزال عند تسمية صاحب الكبيرة فاسقًا في الدينا.

بل يبرز أثُر آخرٌ، لارتباط العمل بالإيمان يقع على صاحب الكبيرة في الآخرة، يقول القاضي عبد الجبار: "الفاسق يخلد في النار، ويعذب فيها أبد الآبدين، ودهر الداهرين، ويستحق العقاب على طريق الدوام"(٣).

---

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، وينظر في ذلك: الكشاف، للزمخشري، ج١ ص١٢٤، مراجعة، يوسف الحمادي، نشر مكتبة مصر ط١ (١٤٣١هـ=٢٠١٠م)، تحكيم العقول في تصحيح الأصول، للجاشمي ص٢١٧ وما بعدها، ت: عبد السلام بن عباس، نشر: مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء، اليمن، ط٢ (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ص٧٠٤، ٧٠٥، وقارن في ذلك من أدلة الشرع التي استند إليها القاضي عبدالجبار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ متشابه القرآن للقاضي عبدالجبار، ص٥٦٠، ت: د. عدنان محمد زرزور، نشر مكتبة دار التراث، بدون تاريخ.

(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٦٥٦، والفائق للملاحمي، ص٥٥٠.

وعليه فالذي يفعل الكبيرة –إن لم يتب–عند أهل الاعتزال، على أنه فاسقٌ في الدنيا فهو مخلدٌ في النار.

ثم يجعل القاضي عبد الجبار دليله على ذلك آيات عموم الوعيد فيقول: "فإنها كما تدل على أن الفاسق يفعل به ما يستحقه من العقوبة، تدل على أنه يخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت إلا وفيها ذكر الخلود، والتأبيد، أو ما يجري مجراهما"(١).

وبنًا على هذا الحكم ذهب أهل الاعتزال بتوجيه الدلالة لآيات الذكر الحكيم التي تتفق مع قولهم في خلود صاحب الكبيرة في النار ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾(٢) يقول القاضي عبدالجبار: "هذا يدل على أن الفاجر، وإن كان من أهل الصلاة فهو من أهل الوعيد، ومن أهل النار، وإنه إذا لم يتب، ومات على ذلك فهو في الجحيم لا يغيب عنها؛ وذلك يدل على الخلود؛ لأنهم إذا لم يغيبوا عنها، ولا لحقهم موت وقتًا فليس إلا العذاب الدائم"(٣).

أما صاحب الفائق فيوجه قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا ﴾(٤).

فيقول: "إن الله تعالى علق الجزاء بمن فعل كذا، وهذا يعم كل من فعل ما علق به الجزاء، وهذا يدخل فيه الفاسق والكافر، وإنما قلنا: إنه يعم كل من فعل ذلك الفعل أنه يصح أن يستثني المتكلم أي فعل شاء"(٥).

---

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٦٥٦.

(٢) سورة الانفطار، الآيات (١٤-١٦).

(٣) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، ج٢ ص٦٨٢.

(٤) سورة النساء، الآية (١٤).

(٥) الفائق في أصول الدين، للملاحمي، ص٥٥٠، وقارن في ذلك: شرح الأصول =

وعليه فالأثر المترتب على علاقة العمل بالإيمان عند أهل الاعتزال، يخرج العبد من الإيمان، ويجعله فاسقًا في الدنيا مخلدًا في النار –إن لم يتب–إن أخل بالطاعة، أو ارتكب كبيرة.

ولا شك أن لهذه العلاقة أثرًا خطيرًا؛ وذلك لانسداد باب الرحمة للعبد من ربه في الآخرة، وخروجه قبل ذلك من الإيمان في الدنيا.

لكن الحقيقة الساطعة التي استقرت في نفوس أهل السنة لم تقبل كل هذه الادعاءات – في سباقها وسياقها ولحاقها–وسوف يتضح ذلك عند بيان موقفهم من المخالفين لهم.

رابعًا: أثر علاقة العمل بالإيمان عند أهل الحديث:

بان لنا سلفًا أن أهل الحديث يرون أن الإيمان مجموع من التصديق، والإقرار، والعمل.

غير أن العلاقة التي تجمع بين هذه الثلاثة عندهم، هي علاقة تكامل، وتعاضد، لا تنافر، وتناحر.

ولقد أبدع الإمام الغزالي في تصويره لهذا إذ يقول: "قد اشتهر عن السلف قولهم: الإيمان عقد، وقول، وعمل فما معناه؟ قلنا: لا يبعد أن يعد العمل من الإيمان؛ لأنه مكمل له، ومتمم كما يقال الرأس، والبدن من الإنسان، ومعلوم أنه يخرج من كونه إنسانًا بعدم الرأس، ولا يخرج عنه بكونه

=

الخمسة، القاضي عبد الجبار ص٦٤٧، إذ يقول: "فالله تعالى أخبر أن العصاة يعذبون بالنار ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول الفاسق، والكافر جميعًا فيجب حمله عليهما؛ لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبينه دل على ما ذكرناه"، وينظر: الكشاف، للزمخشري، ج١ ص٤٩١، والحق أن مصنفات أهل الاعتزال قد حفلت بسرد أدلتهم للآيات وتوجيه الدلالة إليها بخلود صاحب الكبيرة في النار – إن لم يتب–.

مقطوع اليد، وكذلك يقال التسبيحات، والتكبيرات من الصلاة، وإن كانت لا تبطل بفقدها.

فالتصديق بالقلب من الإيمان كالرأس من وجود الإنسان إذ ينعدم بعدمه، وبقية الطاعات الأخرى كالأطراف بعضها أعلى من بعض"[١].

ومعنى هذا التشبيه الدقيق الذي يصور مذهب أهل الحديث أنهم يركنون إلى مجموع الثلاثة بنسب مختلفة متفاوتة الرتبة، فالاعتقاد إن لم يوجد يفنى به الإيمان، ولا يفنى بفقد الإقرار، والعمل، ويبقى على إيمانه.

فإن قيل فما الأثر المترتب على فقد العمل من الإيمان؟.

هنا يشير الإمام التفتازاني قائلًا: " قد لا يجعل تارك العمل خارجًا عن الإيمان، بل يقطع بدخوله الجنة، وعدم خلوده في النار، وهو مذهب أكثر السلف، وجميع أئمة الحديث، وكثير من المتكلمين، والمحكي عن مالك، والشافعي، والأوزاعي"[٢].

بيد أن صاحب المقاصد يعلم أنه قد يُوجَّه إليه اعتراضٌ مفاده كما يقول: "وعليه إشكال ظاهر، وهو أنه كيف لا ينتفي الشيء؟ أعني الإيمان، مع انتقاء ركنه، أعني الأعمال. وكيف يدخل الجنة من لم يتصف بما جعل اسمًا للإيمان"... هنا يرد بالجواب: "الإيمان يطلق على ما هو الأصل، والأساسي في دخول الجنة، وهو التصديق وحده، أو مع الإقرار، وعلى ما هو الكامل المنجي بلا خلاف، وهو التصديق مع الإقرار، والعمل على

(١) قواعد العقائد، الإمام الغزالي، ص٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٢٢١، ٢٢٢.

ما أشير إليه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (١)"(٢).

إذن فقول التفتازاني ومن قبله الغزالي يدلان على أن أهل الحديث، وإن كانوا يرون كون العمل داخلًا في الإيمان إلا أنهم لا يجنحون إلى تكفير، أو تفسيق لأحد عند فقده، بل لا يزال على إيمانه، مقطوعًا بعدم خلوده في النار.

ولعلهم بهذا القول هم أقرب ما يكون إلى أهل السنة، والذين ارتأوا أهمية العمل ومكانته في كونه شرطًا لكمال الإيمان، لا شطرًا من حقيقة الإيمان.

خامسًا: أثر علاقة العمل بالإيمان عند أهل السنة وموقفهم من المخالفين:

أولًا: الأشاعرة:

ذهب جل الأشاعرة إلى أن الإيمان تصديق قلبي بكل ما ثبت مجيئه بالضرورة من عند الله تعالى، كما أسلفنا الحديث عن ذلك.

وعليه فالشيخ الأشعري يرى أن: "الإقرار باللسان ليس جزءًا من الإيمان وإن كان ضروريًا من العبد لإجراء أحكام المؤمنين عليه، أما العمل فمن أدى الفرائض، واجتنب الكبائر، والصغائر فهو من السابقين الأولين، ومن أدى الفرائض، واجتنب الكبائر، وفعل الصغائر فهو من الناجين، ومن أدى الفرائض، وارتكب كبيرة، ثم تاب عنها كان من الذين يتمتعون بعفو الله عنهم، وأما من لم يؤد الفرائض، أو ارتكب الكبائر، ولم يتب فهو إلى الله إن شاء عذبه"(٣).

---

(١) سورة الأنفال، الآيات (٢-٤).

(٢) شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٢٢٢.

(٣) نقلًا عن أبي الحسن الأشعري، دكتور حمودة غرابة، ص١٧٨، وينظر في ذلك: =

والقاضــي البــاقلاني يوضــح علاقــة الثلاثــة –التصــديق، والإقــرار، والعمل– مع بعضهم البعض فيقول: "ما يوجد من اللسان وهو الإقرار، وما يوجد من الجوارح وهو العمل، فإنما ذلك عبارة عما في القلب، ودليل عليه، ويجوز أن يسمى إيمانًا حقيقة على وجه، ومجازًا على وجه، ومعنى ذلك: أن العبد إذا صدق قلبه بما قلنا وأقر بلسانه، وعملت جوارحه فهو المؤمن الحقيقي عند الله وعندنا، وأما من كذب بقلبه، وأقر بالوحدانية بلسانه، وعمل الطاعات بجوارحه فهو ليس بمؤمن حقيقة، وإنما هو مؤمن مجازًا؛ لأن ذلك يمنع دمه، وماله في أحكام الدنيا؛ لأنه مؤمن من حيث الظاهر، وهو عند الله غير مؤمن"[(١)].

والإمام الفخر يبين بطلان كون العمل جزءًا من الإيمان فيقول: "هذه الطاعات لو كانت جزءًا من مسمى الإيمان شرعًا؛ لكان تقييد الإيمان بالطاعة تكريرًا، وبالمعصية نقصًا؛ لكنه باطل بقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[(٣)]"[(٤)]..

ويصف الإمام الآمدي قول المخالفين بالقبح، فيقول: "ثم لا يخفى قبح القول بأن الإيمان مجرد الإقرار باللسان؛ من حيث إفضائه إلى تكفير من لم

=

مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تأليف الشيخ ابن فورك، ص١٦٤، ١٦٥، ت. د/ أحمد عبد الرحيم السايح، نشر مكتبة الثقافة الدينية ط١ (١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م).

(١) الانصاف، للباقلاني، ص٥٥، وقارن في ذلك للجويني، الإرشاد ص٣٩٧، والعقيدة النظامية، ص٨٤.

(٢) سورة الأنعام، جزء من الآية (٨٢).

(٣) سورة الكهف، جزء من الآية (١٠٧).

(٤) المحصل، للرازي، ص٣٤٩.

يظهر ما أبطنه من التصديق، والطاعة، وامتناع استحقاقه للشفاعة، والحكم بنقيضه لمن أظهر ضد ما أبطن من الكفر بالله -تعالى-ورسوله، والطغاة في الدين، والعداوة للمسلمين، بل أشد قبحًا منه جعل الإيمان مجرد الإتيان بالطاعات، والتمسك بالعبادات، لما فيه من الإفضاء إلى هدم القواعد السمعية، وحل نظام الشرك -قبل التوبة-بالعبادات البدنية، وسائر الأحكام الشرعية"(١).

أما الشهرستاني فيبرز ما بين المذهبين من إفراط وتفريط فيقول: "أما الأول فيرفع معظم التكاليف من الأوامر، والنواهي، ويفتح باب الإباحة، ويفضي إلى الهرج... وأما المذهب الثاني: فيرفع معظم الآيات من الكتاب، والأخبار، والسنة، وتغلق باب الرحمة، ويفضي إلى اليأس، والقنوط، وإذا ورد في الكتاب في كم آية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ففرق بين لفظ الإيمان والعمل"(٢).

على أنه قد يقرن الإيمان بضد العمل الصالح، وهذا من بين الأدلة التي أدلى بها الإيجي، ومن بعده التفتازاني؛ لإثبات رؤية أهل الحق يقول:

(١) غاية المرام، للآمدي، ص٣١٠، ٣١١، والحق أن الإمام الآمدي قد أفاض في بيان وجهة نظر الشيخ الأشعري وخلفه من بعده، وذهب يدلل بالنقل، والعقل على أن الإيمان هو تصديق القلب، ثم أردف ذلك بما عليه المخالفون، وإبطال وجهة نظرهم في استفاضة كبيرة سواء من جهة المنقول، أو من جهة المعقول وإليك مثالًا على ذلك من جهة العقل كما حكاه الآمدي يقول: "لو كان الإيمان هو فعل الطاعات؛ للزم أن من زادت طاعاته على طاعات النبيين عددًا أن يكون إيمانه أكثر من إيمان الأنبياء وهو ممتنع" إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي أدلى بها الإمام الآمدي"، راجع أبكار الأفكار، ج٥ ص٩: ٢٢.

(٢) نهاية الأقدام للشهرستاني، ص٤٧١.

"إنـه –أي الإيمـان–قـرن بضـد العمـل الصـالح، نحـو ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ﴾(١) فأثبت الإيمان مع وجود القتال"(٢).

وعليـه فمـا ذهـب إليـه المخـالف، وعـوّل عليـه مـن جعـل الإيمـان هـو الإقرار، أو المعرفة، أو فعل الطاعات، قد بـان فساده، وزيفه، وإبطالـه عنـد جمهور الأشاعرة.

ولـم يغفـل رجـال الأشـاعرة أن يتصـدوا للخـوارج، وأهـل الاعتـزال فـي قولهم بأنَّ صـاحب الكبيرة –الذي أخل بالعمل الصـالح وفعل غيره–كـافرٌ – على حد قول الخوارج–، أو فاسقٌ – على حد قول المعتزلة – أو خلوده في النار – إن لم يتب.

وإذا سألنا رجال الأشاعرة عن صاحب الكبيرة، هل يخرج من الإيمان ويحكم بكفره، أو فسقه –كما يقول المخالف–؟.

هنـا يجيـب القاضـي البـاقلاني قـائلًا: "فـإن قـال قائـل: فخبرونـي عـن الفاسق الملـيّ–هل تسمونه مؤمنًا بإيمانـه الذي فيـه، وهل تقولـون إن فسقه لا يضـاد إيمانـه؟ قيل لـه: أجل. فإن قـال: فلـم قلتم إن الفسق، الذي لـيس بجهل بالله لا يضاد والإيمان؟ قيل لـه: لأن الشيئين إنما يتضـادان فـي محل واحد، وقد علمنا أن ما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينفي علمًا وتصديقًا يوجد بالقلب، فثبت أنه غير مضاد للعلم بالله والتصديق لـه"(٣).

---

(١) سورة الحجرات، جزء من الآية (٩).

(٢) نقلًا عن شرح المواقف، للجرجاني ج٨ ص٣٥٤، وقارن في ذلك: شرح المقاصد، للتفتازاني، ج٣ ص٤٣٢ وما بعدها.

(٣) التمهيد، للبـاقلاني، ص٣٤٩، والحـق أن قـول البـاقلاني هـذا قـد اسـتقاه مـن شـيخه الأشعري في اللمع ص١٣٠، غير أن الباقلاني قد زاده شرحًا وإيضاحًا.

ومن ثَّم فإن لم يُحكم بعدم خروج صاحب الكبيرة من الإيمان، وكذلك لم يُحكم بفسقه، فالأولى ألا يحكم بكفره، وإلى هذا يشير الإمام الآمدي إلى مذهب أصحابه فيقول: "وأما أصحابنا فإنهم قالوا: من ارتكب كبيرة من أهل الصلاة، أو داوم على صغيرة، فهو مؤمن، وليس بكافر"(١).

ويدلل الشيخ الأشعري على هذا فيقول: "لو كان الفاسق لا مؤمنًا، ولا كافرًا لم يكن منه كفر، ولا إيمان، ولكان لا موحدًا، ولا ملحدًا، ولا وليًا، ولا عدوًا، فلما استحال ذلك؛ استحال أن يكون الفاسق لا مؤمنًا، ولا كافرًا، كما قالت المعتزلة"(٢).

ومن ثَّم فما ذهب إليه أهل الاعتزال من تسمية صاحب الكبيرة فاسقًا، أو تسميته كافرًا عند الخوارج، قد تناوشته أقاويل الأشاعرة بإفساده، وإبطاله، والرجوع عنه إلى ما هم عليه من حق، وعدم خروجه عن الإيمان.

ثم ماذا عن حكم صاحب الكبيرة في الآخرة، هل يخلد في النار على حد قول المخالفين؟

هنا يجمع رجال الأشاعرة أنه في رحمة الله تعالى إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه.

---

(١) أبكار الأفكار، للآمدي ج٥ ص٣٠، وقارن له غاية المرام ص٣١٢، المواقف للإيجي ج٣ ص٥٤٨، شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٤٣٨.

(٢) اللمع للأشعري، ص١٣١، وينظر في ذلك قول الإمام السعد في محاولة لهدم بناء المعتزلة من داخله إذ يقول: "وفي كلام المتأخرين من المعتزلة ما يرفع النزاع؛ وذلك أنهم لا ينكرون وصف الفاسق بالإيمان بمعنى التصديق، أو بمعنى إجراء الأحكام بل بمعنى استحقاق غاية المدح، والتعظيم، وهو الذي نسميه الإيمان الكامل، ونعتبر فيه الأعمال، وننفيه عن الفساق، شرح المقاصد ج٣ ص٤٣٩.

والحق إن المتأمل لهذا الجواب، يدرك أنه نابعٌ من قناعتهم الموروثة والراسخة، في أنه لا يجب على الله تعالى شيء البتة (١).

يقول الإمام الجويني: "من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي، فلا يقطع عليه بعقاب، بل أمره مفوض إلى ربه تعالى، فإن عاقبه فذلك بعدله، وإن تجاوز عنه؛ فذلك بفضله ورحمته فلا يستنكر ذلك عقلًا وشرعًا"(٢).

ويستدل الأشاعرة بكثير من آيات الذكر الحكيم التي تؤكد ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾(٣).

يقول الإمام الرازي: "ووجه الاستدلال: إن قوله تعالى: "لِمَن يَشَآءُ" لا يجوز أن يتناول صاحب الصغيرة، ولا صاحب الكبيرة بعد التوبة، فوجب أن يكون المراد منه، حمله على صاحب الصغيرة قبل التوبة"(٤).

---

(١) راجع: لمع الأدلة للجويني، ص١٢٢.

(٢) الإرشاد للجويني، ص٣٩٢، التمهيد للباقلاني، ص٣٥٣، والأربعين في أصول الدين للرازي، ج٢ ص٥٧٩، وله أيضًا: المسائل الخمسون في أصول الدين، ص١١٠، وشرح معالم أصول الدين، لابن التلمساني، ص٦٣٠، ت: نزار حمادي، نشر دار الفتح للدراسات، ط١ (١٤٣١هـ=٢٠١٠م)، التبصرة في معالم الدين، ابن جرير الطبري، ص١٨٠، ت/ علي بن عبدالعزيز، نشر: دار العاصمة ط١ (١٤١٦هـ=١٩٩٦م)، ومما تجدر الإشارة إليه: أن أهل الاعتزال وإن منعوا العفو لصاحب الكبيرة – الذي لم يتب– سمعًا إلا أن الكثيرين منهم قد أجازوه عقلًا وإلى هذا يشير صاحب المقاصد إذ يقول: "واختلفوا في العفو عن الكبائر بدون التوبة، فجوزه أصحابنا، بل أثبتوه، ومنعه المعتزلة سمعًا، وإن جاز عقلًا عند الكثيرين منهم"، شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٣٩١.

(٣) سورة النساء، جزء من الآية (٤٨).

(٤) الأربعين في أصول الدين، للرازي، ج٢ ص٥٧٤.

على أن أحاديث رسول الله ﷺ تذخر بدلالة ذلك، فعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير"[١].

ولم يبق على الأشاعرة إلا بيان زيف، وفساد أدلة المخالفين؛ لذا فقد ألمع الأشعري في لمعه إذ يقول: "كذلك لا يقضى بقوله: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾[٣]، على بعض، ولا على كل؛ إذا كان يقع ذلك تارة على الكل، وتارة على البعض... فلما تكافأ القائلان في قولهم وجب أن يكون القولان جميعًا ملغيين"[٤].

فإن قيل فماذا تقولون على قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا ﴾[٥]، هنا يجيب التفتازاني قائلًا: "فإن الحدود تحمل على حدود الإسلام ولإحاطة الخطيئة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ج١ ص١٧، برقم ٤٤، ت/ محمد زهير بن ناصر، نشر دار طوق النجاة، ط١ (١٤٢٢هـ)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان باب: أدني أهل الجنة منزلة، ج١ ص١٨٢، برقم (١٩٣)، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، ومعلوم أن هذا الحديث على سبيل المثال لا الحصر.

(٢) سورة الانفطار، الآية (١٣).

(٣) سورة النساء، جزء من الآية (١٠).

(٤) اللمع، للأشعري، ص١٣٣.

(٥) سورة النساء، جزء من الآية (١٤).

علـى غلبتهـا، بحيـث لا يبقـى معهـا الإيمـان، هـذا مـع مـا فـي الخلـود مـن الاحتمال"[1].

وهكذا انتهى مفكرو الأشاعرة من إفساد توجيه دلالة قول المخالفين للنص القرآني الكريم [2].

والحق أنه إذا فسد قول من يقول بفسق صاحب الكبيرة وخلوده في النار –إن لم يتب–كما هو قول المعتزلة.

فعليه يكون قول من يقول بكفره، وخلوده في النار –كما هو عند الخوارج–أشد فسادًا وزيفًا.

والأشاعرة إن لم يرتضوا بإفراط الخوارج، والمعتزلة في قولهم السالف الذكر، فهم أيضًا لم يوافقوا المرجئة على تفريطهم بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلًا.

يقول صاحب شرح المقاصد: "وإنما المرجئة الخالصة الباطلة هم الذين يحكمون بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلًا، وإنما العذاب والنار للكفار، وهذا تفريط، كما أن قول الوعيدية إفراط، والتفويض إلى الله تعالى وسط بينهما"[3].

(١) شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٣٨٤، وينظر في ذلك: مدارك التنزيل، وحقائق التأويل، للإمام النسفي ج١ ص٣٤٠، ت/ يوسف على بديوي، نشر دار الكلم الطيب، بيروت، ط١ (١٤١٩هـ=١٩٩٨م).

(٢) راجع: على سبيل المثال: التمهيد للباقلاني، ص٣٥٥ وما بعدها، العقيدة النظامية للجويني، ص٨٨، نهاية الإقدام، للشهرستاني، ص٤٧٣، ٤٧٤، أبكار الأفكار، للآمدي ج٤ ص٣٧٩، المواقف للإيجي ج٣ ص٤٩١، شرح المواقف للجرجاني، ج٨ ص٣٣٣.

(٣) شرح المقاصد، للتفتازاني ج٣ ص٣٩٧.

وعليه فكل هذه الانتقادات –ومثيلاتها–التي حفلت بها كتب الأشاعرة مما يمكن توجيهه إلى المخالفين –من الخوارج والمعتزلة والمرجئة–.

يجعلهم يختارون التوسط المنشود بين الفرق؛ وما هذا إلا نتيجة فهمهم المستنير لهذا الدين الوسطي.

ومن ثَّم فهم أبعد الفرق عن التكفير –كما تقول الخوارج–أو حتى عن التفسيق–كما تقول المعتزلة–أو أن يترك الأمر على عمومه دون مسئولية وإلزام –كما تقول المرجئة–وهذا كله بالتأكيد من خلال علاقة العمل بالإيمان عندهم.

بقي لنا أن نشير إلى المسألة من خلال رؤية جناح أهل السنة الثاني وهم الماتريدية.

ثانيًا: الماتريدية:

في مأثور علم الكلام الماتريدي يتردد القول عن الإقرار –سواء شطرًا، أو شرطًا–رديفًا للتصديق القلبي حقيقة للإيمان عند البعض منهم (١)، أما العمل فالجميع يتفق على أنه ليس من ماهية الإيمان وليس داخلًا فيه.

---

(١) كما أشرنا إلى ذلك من قبل ممن نقل هذا عن الإمام أبي حنيفة ومن تبعه من الماتريدية يقول الشيخ زاده: "ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن الإيمان هو الإقرار، والتصديق بمعنى أن الإقرار شطرٌ منه ركن داخل فيه كما هو المنقول عن الإمام الأعظم، والمشهور عن أصحابه... إلى هذا ذهب الإمام السرخسي، وشيخ الإسلام علي البزدوي كما في التسديد وغيره، وذهب جمهور الأشاعرة إلى أن النطق من القادر شرط في الإيمان خارج عن ماهيته التي هي التصديق...، وإلى هذا ذهب علم الهدى أبو منصور الماتريدي، وهو المختار عند جمهور مشايخ الأشاعرة".. راجع: نظم الفرائد، وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها، الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة، الشيخ زاده ص٣٧، المطبعة الأدبية، مصر، ط١ (١٣١٧هـ).

يقول صاحب تبصرة الأدلة: "فأما الكلام في الأعمال فلا وجه إلى جعلها إيمانًا؛ لأن القائلين بأن الأعمال من الإيمان يوالون من ساعدهم في القول مع تقصيره في الأفعال، ومجاوزته حدود الله تعالى، ويبغضون من خالفهم في القول وإن كانوا حفظًا لحدود الله تعالى في الأفعال، وأقل تقصيرًا فيها فصارت الولاية، والعداوة بالاعتقاد خاصة لا في تحقيق الأفعال، ولزم به تحصيل الإيمان بحق الاعتقاد، وتقرير الحكم عليه دون الأفعال"(١).

ويقول الإمام اللامشي (ت: ٥٢٢هـ): "لا يجوز جعل العمل من الإيمان؛ لأن الله تعالى غاير بينهما حتى قال: ﴿ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾(٣) سماهم مؤمنين بدون العمل"(٤).

أما الإمام نور الدين الصابوني (ت: ٥٨٠هـ) فيرى المغايرة بين العطف، والمعطوف عليه، والشرط، والمشروط فيقول: "والأعمال ليست من الإيمان، فإن الله تعالى عطف الأعمال على الإيمان بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(٥) والمعطوف غير المعطوف عليه، وكذا الإيمان شرط لصحة الأعمال كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ ﴾(٦)، والشرط غير المشروط"(٧).

(١) تبصرة الأدلة، للنسفي، ج٢ ص١٠٧٧، وله أيضًا بحر الكلام، ص١٥٢.
(٢) سورة الطلاق، جزء من الآية (١١).
(٣) سورة البقرة، جزء من الآية (١٨٣).
(٤) التمهيد لقواعد التوحيد، أبو الثناء اللا مشي، ص١٣١.
(٥) سورة الانشقاق، جزء من الآية (٢٥).
(٦) سورة طه، جزء من الآية (١١٢).
(٧) البداية من الكفاية في الهداية، نور الدين الصابوني، ص١٥٣.

ومن ثَّم فلقد كان التصور الذي ملك على أصحاب المذهب الماتريدي هو التوضيح التام؛ لدور العمل في ماهية الإيمان؛ حتى لا يترتب عليه تكفيرٌ، أو تفسيقٌ، أو استباحةٌ لدماء.

هنا نجد مفكري الماتريدية يقفون، ويتصدون لآراء المخالفين، وبيان بطلانها، وإظهار ما هم عليه من الحق بالدليل والبرهان.

يقول علم الهدى: "وفي هذا النوع آيات هي تنقض على المعتزلة، والخوارج والكرامية، والحشوية، مذهبهم، على اختلاف مذاهبهم نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾[(١)]، إلى قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ﴾[(٢)]وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾[(٤)] ﴾[(٤)] فعاتب عزوجل على صنيعهم ذلك، وأعظم الوعيد في ذلك، ولم يزل عنهم اسم الإيمان"[(٥)].

وعليه فالإمام الماتريدي يرى أن الأعمال لو كانت جزءًا من ماهية الإيمان لما ثبت لهم الإيمان مع وجود المعصية فيهم، وهذا دلالة على فساد من يقول بذلك.

---

(١) سورة الصف، جزء من الآية (٢).

(٢) سورة الصف، جزء من الآية (٤).

(٣) سورة التوبة، جزء من الآية (٣٨).

(٤) سورة الحديد، جزء من الآية (١٦).

(٥) التوحيد، للماتريدي، ص٢٧١، ٢٧٢، وينظر التأويلات، ج٩ ص٥٢٣.

ويقول الماتريدي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾[1]، والآية تنقض قول من يقول بأن جميع الطاعات إيمان؛ لأنه أثبت لهم اسم الإيمان دون إقامة الصلاة، والزكاة"[2].

ويقول الإمام النسفي: "خاطب الله تعالى باسم الإيمان على ما ارتكبوا من المعاصي الموجبة للحدود الوارد فيها الوعيد من نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ﴾[3] وغير ذلك من الآيات التي تلوناها في مسألة وعيد الفساق؛ ولو كان الإيمان اسمًا لغير التصديق أو كان اجتناب الكبائر، أو مطلق المعاصي شرطًا؛ لثبوت الإيمان لم يكن لذلك معنى"[4].

فإن قال قائل من المخالفين، وماذا تقولون في أحاديث رسول الله، التي تجعل العمل جزءًا من الإيمان؟

هنا يقول الإمام البزدوي: "وأما الأحاديث وهو جعل النبي العبادات من الإسلام؛ فلا حجة لهم فيه؛ لأن الشيء قد يكون من الشيء تبعًا، وقد يكون منه أصلًا بأن يكون بعضه؛ فإن القرن من الثور، ومن الشاة، ولكن منه تبعًا، فيحتمل أن العبادات من الإسلام ولكن تبعًا، ونحن نقول إنها منه تبعًا"[5].

---

(١) سورة البقرة، جزء من الآية (٣).

(٢) التأويلات للماتريدي، ج١ ص٣٧٣.

(٣) سورة البقرة، جزء من الآية (١٧٨).

(٤) تبصرة الأدلة للنسفي ج٢ ص١٠٧٩، وينظر شرح وصية الإمام أبي حنيفة، للبابرتي، ص٧٠ وما بعدها.

(٥) أصول الدين للبزدوي، ص١٥٢، وقارن في ذلك قول النسفي في إفساده تعلق المخالفين بالحديث فيقول: "وكذا تعلقهم بالمروري عن رسول الله ﷺ: "الإيمان بضع =

وطبقًا لهذه الردود من الماتريدية؛ فقد فسد تسمية صاحب الكبيرة، كافرًا، أو فاسقًا، وأنه مخلدٌ في النار عند المخالفين وبيان ذلك كما يقول الإمام أبو حنيفة: "ولا نكفر مسلمًا بذنب من الذنوب، وإن كانت كبيرة، إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان، ونسميه مؤمنًا حقيقة"(١).

ويستند الإمام البزدوي بقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾(٢) فيقول: "أطلق اسم الإيمان على المذنب فإن التوبة رجوع عن الذنب إلى الله تعالى فأمره بالتوبة دليل على سابقة الذنب..، وتكفير الذنب بدون الذنب مستحيل؛ فدلتنا هذه الآية على أن الإنسان لا يصير كافرًا، ولا يخرج عن الإيمان، وهو حجة على الخوارج، والمعتزلة جميعًا"(٣).

على أن علم الهدى قد حاول هدم بناء الخوارج، والمعتزلة من داخل البناء فيقول: "جميع الخوارج والمعتزلة عند ارتكابهم الكبائر كفرة على قولهم،

=

وستون أو بضع وسبعون شعبة" فاسد؛ لأن الراوي شهد بغفلته حيث شك: "فقال بضع وستون، أو بضع وسبعون؛ إذ لا يظن بالنبي عليه السلام الشك في ذلك"، تبصرة الأدلة للنسفي ج٢ ص١٠٨٢.

(١) رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي ص٦٩، تعليق: محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، بدون تاريخ، وقارن في ذلك قول النسفي: "قال أهل الحق إن من اقترف كبيرة غير مستحل لها، ولا مستخف بها؛ لغلبة شهوة، أو حمية يرجو الله تعالى أن يغفر له، ويخاف أن يعذبه فهو اسمه مؤمن، بقي على ما كان عليه من الإيمان الذي دخل فيه: "تبصرة الأدلة، للنسفي ج٢ ص١٠٣٧، والتمهيد لقواعد التوحيد، اللامشي ص١٢٢ وما بعدها، البداية من الكفاية، للصابوني، ص١٤٠.

(٢) سورة التحريم، جزء من الآية (٨).

(٣) أصول الدين، للبزدوي، ص١٣٧، ١٣٨.

مستوجبون للخلود في النار، وغيرهم من أصناف منتحلي الإسلام؛ وذلك لأنهم جميعًا ضيقوا رحمة الله فجعلوها بحيث لا تتسع لذنب؛ إذ الذنوب التي ليست بكبائر لا يجوز معها التعذيب، فليس لرحمة الله فيما ليس له التعذيب، ولا لعفوه فيما استغني عنه بالحكمة"(١).

فإن قيل فماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴾(٢) قلنا الآية وردت في الفاسق المطلق، والمؤمن ليس بفاسق مطلق، بل هو فاسق بما ارتكب من المعصية مطيع بما معه من الإيمان والطاعات"(٣).

وإن تمسك المخالف بحديث رسول الله ﷺ: **(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)**(٤).

---

(١) التوحيد، للماتريدي، ص٢٤٢ باختصار.

(٢) سورة السجدة، الآية(١٨).

(٣) تبصرة الأدلة، للنسفي ج٢ ص١٠٥٢، والحق أن مصنفات أهل السنة على عمومها قد حفلت بذكر مثل هذه الآيات وغيرها والتي اعتمد عليها المخالف، للرد عليها وبيان بطلان وجه استدلالاتها ومن ذلك قول الله تعالى:﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ [السجدة: ٢٠].

(٤) الحديث بأكمله، قال أبو هريرة ﷺ إن رسول الله ﷺ قال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصى، ج١ ص٧٧ رقم (٥٧).

قلنا: "هذا إخراج الكلام مخرج العادة؛ لأن الظاهر الغالب في زمن النبي ﷺ عدم الزنى، فأخرج الكلام مخرج التهديد من غاية قبح هذه الأشياء".

وحين يناقش الماتريدية المخالفين ما اعتمدوا عليه من خلود صاحب الكبيرة في النار، ماذا يصنعون؟.

يقول الشيخ نورالدين الصابوني: "فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾(١)، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا ﴾(٢)، وعد الخلود بالقتل والعصيان.

قلنا: أما الآية الأولى؛ فنزلت في حق مستحل قتل المؤمن بدليل نزول الآية كما ذكر في التفسير، وأنه كافر، وكذا الآية الثانية نزلت في حق الكافر، فإن التعدي عن جميع الحدود لا يكون إلا من الكافر، على أن الحدود يذكر ويراد بها طول المدة دون الأبد"(٣).

ومن خلال ما سبق يتضح كيف تصدى جناح أهل السنة الثاني – الماتريدية–لما كان عليه الخوارج والمعتزلة من علاقة العمل بالإيمان، وما

(١) سورة النساء، جزء من الآية (٩٣).

(٢) سورة النساء، جزء من الآية (١٤).

(٣) البداية من الكفاية في الهداية، للصابوني، ص١٤٣، ١٤٤، وقارن في ذلك: التوحيد، للماتريدي ص٢٥١، أصول الدين للبزدوي ص١٣٧ وما بعدها، تبصرة الأدلة، للنسفي ج٢ ص١٠٤٠ وما بعدها؛ التمهيد لقواعد التوحيد، اللامشي ص١٢٣، وقد سرد رجال الماتريدية كثيرًا من الآيات عند المخالفين وردوا عليها، وأبانوا عن تهافتها وضعفها من وجهة نظرهم.

أطلقوه من أحكام على مرتكب الكبيرة من تسميته في الدنيا، والحكم عليه في الآخرة.

أما من جهة رد الماتريدية على من يرى الإيمان هو المعرفة فيقول الشيخ الماتريدي: "وعلى ذلك جائز القول بالإيمان بجميع الرسل، على غير القول بمعرفة جميع الرسل بالقلوب... على أن المعارف ربما تقع بأشياء بلا أسباب لا يوصف بالإيمان بها"(١).

ومعنى هذا أننا نؤمن بالجميع، على ما أخبرنا به الصادق المصدوق من دون معرفتهم.

ويؤكد صاحب التأويلات على هذا المعنى في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾(٢)، يقول: "إن الإيمان ليس هو المعرفة، ولكنه التصديق؛ لأنه لم يؤخذ عليه عدم معرفة الرُسل، وأخذ بتصديقهم والإيمان بهم جملة"(٣).

ويدلل صاحب التمهيد لقواعد التوحيد على فساد هذا فيقول: "هذا فاسد؛ لأن فيه من إبطال الاسم له لغة، ولأن الكفرة كانوا يعرفون الله – تعالى-: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾(٤)، فكانوا يعرفون النبي، كما قال الله تعالى: "يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وما كانوا مؤمنين؛ لانعدام التصديق منهم"(٥).

---

(١) التوحيد، للماتريدي، ص٢٧٣.

(٢) سورة النساء، جزء من الآية (١٦٤).

(٣) التأويلات، للماتريدي ج٣ ص٤١٩.

(٤) سورة لقمان، جزء من الآية (٢٥).

(٥) التمهيد لقواعد التوحيد، أبو الثناء اللامشي، ص١٣٣، وينظر في ذلك: الهادي في أصول الدين، الخبازي، ص٢٦٣.

هكذا انتهى الأمر بالماتريدية إمعانًا وتقريرًا بأن الإيمان هو التصديق القلبي، وليس هو المعرفة، وأن العمل ليس جزءًا من الإيمان، وما يفضي إليه هذا القول عند الخوارج، والمعتزلة بكفر الإنسان، أو فسقه، فلا يقبله العقل البتة، والشرع يمنعه.

وما أجمل تذييل قولهم بعبارة شيخهم أبي حنيفة النعمان ﷺ إذ يقول: "ويجوز أن يقال ليس على الفقير الزكاة، ولا يجوز أن يقال ليس على الفقير الإيمان".

ومن ثَّم فأهل السنة –أشاعرة وماتريدية–هم أبعد الفرق الكلامية عن مسألة التكفير – في ربط علاقة العمل بالإيمان والتي يعج بها واقعنا المعاصر؛ تتداعى بها بعض العقول القاصرة عن الفهم الصحيح المستنير لهذا الدين القويم؛ نتيجة تعصبات وتحزبات لا تمت إلى الدين الوسطي بصلة من قريب، أو من بعيد.

ومن أمثلة ذلك الغلو والتشديد في واقعنا المعاصر ما نراه عند بعض المنتسبين للتيارات البعيدة عن وسطية الإسلام.

وهنا نرى من يهاجم المتكلمين من خلال رؤيتهم السابقة فيقول أحد الباحثين: "وهؤلاء–يقصد رجال أهل الكلام–أهملوا أعمال القلوب بالكلية جاعلين الإيمان قضية عقلية بحتة، ولم يثبتوا من أعمال القلب سوى التصديق الخبري الذي هو في الحقيقة أشبه بالعمل الذهني الخالص –وإن نسبوه للقلب.

وأصل هذا المذهب هو ذلك المبتدع الضال " الجهم بن صفوان والمؤسف جدًا أن أكثرية متكلمي الأمة –وهم الأشاعرة والماتريدية –اعتنقوا هذا المذهب مع إطباق أئمة السلف المعاصرين لنشأته على تكفير جهم وأصحابه، واعتبار الجهمية فرقة خارجة عن فرق أهل القبلة الثلاث والسبعين.

ومـن أغـرب التناقضـات عنـد هـؤلاء أن يكـون مـا نقلـه أبـو الحسـن الأشـعري نفسـه فـي المقالات عن جهم والصـالحي وبشر المريسـي اليهودي هـو ذات عقيـدتهم التـي صـرح بهـا البـاقلاني والجـويني وسـائر أئمـتهم إلـى الإيجي ومن جاء بعده". [١]

وعليه فصاحب هذا القول يدعي أن أهل السنة-أشاعرة، وماتريدية-قد وافقوا جهمًا وأصحابه في قولهم لحقيقة الإيمان، وقد أقر صراحة بكفر جهم ثم يسقط الحكم ذاته تلميحًا على المتكلمين بجامع المقارنة بينهما في الرأي لحقيقة الإيمان.

ولا يخفى على المتأمل روافد هذا الفكر عند ابن تيمية إذ يقول "ومن كـان موافقًا لقـول جهـم فـي الإيمـان بسـبب انتصـار أبـي الحسـن لقولـه فـي الإيمـان، يبقـى تـارة يقـول بقـول السـلف والأئمـة، وتـارة يقـول بقـول المتكلمـين الموافقين لجهم"[٢].

وهنا نصل إلى مفارقة مهمة بين دعوى هؤلاء، وبين حقيقة قول أهل السنة فـي الإيمـان، والـدليل الـدامغ علـى ذلك هو مخالفـة أهل السنة لجهم وأصحابه في قولهم للإيمان وبيان تهافت وضعف هذا القول من وجهة نظر أهل السنة وقد سبق بيان ذلك.

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، ج٣ ص١٠٧، الناشر: موقع الدرر السنية، سنة ١٤٤٣هـ.

(٢) الإيمان، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبـي القاسـم بـن محمـد ابـن تيميـة الحرانـي الحنبلـي الدمشـقي (المتـوفى: ٧٢٨هـ)، ص٣١٥، تحقيق: محمد ناصر الدين الألبـاني، نشر: المكتب الإسـلامي، عمـان، الأردن ط٥، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

وعلى نفس التأصيل السابق لمهاجمة ابن تيمية، وأتباعه من السلفية المعاصرة متكلمي أهل السنة، ووصفهم بما لا يليق بهم.

نرى أيضًا من ينتسبون إلى مذهب الوهابية يصف علمًا من أعلام شيوخ الأزهر الشريف – أقصد الشيخ محمود شلتوت–بما لا يليق به عند قوله في الإيمان وطريق ثبوته.

يقول الشيخ شلتوت" والإيمان: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل. ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلًا، وإنما يحصله الدليل القطعي الذي لا تعتريه شبهة" (١).

وعليه فالشيخ شلتوت يرى أن الإيمان هو التصديق القلبي عن دليل قطعي.

وهنا نرى ابن يابس–أحد تلاميذ محمد بن عبد الوهاب–يقول عن شيخنا الجليل–رحمه الله–"قال في صفحة (٤٩) والإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل... والجواب من وجوه الأول: إما أنه متناقض لا يعي ما يقول أم أنه يريد التلبيس والتدليس "(٢).

ويمضي ابن يابس في جوابه حتى يقول "الوجه الرابع: يقال له–يقصد شيخنا شلتوت–من سبقك بهذا التعريف للإيمان هل هو تعريف جاء به

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة، لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، محمود شلتوت، ص٧٩، نشر مطابع الأهرام مصر سنة١٤٣٦هـ،٢٠١٥م، ويسترسل الشيخ شلتوت في قوله لبيان الدليل القطعي بأنه الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته، وانتهت في أحكامها إلى الحس أو الضرورة يفيد ذلك اليقين ويحقق الإيمان المطلوب، ثم يشترط الشيخ شلتوت في الدليل النقلي ليكون قطعيًا، أن يكون قطعيًا في وروده، وقطعيًا في دلالته.

(٢) إعلام الأنام بمخالفة شيخ الأزهر شلتوت للإسلام تأليف: عبد الله بن علي بن يابس، ص٦٨، نشر مكتبة الكلباني للكتاب، الرياض ط١ بدون تاريخ.

القرآن فأين دليله؟، أم ثبت عن الرسولﷺ فأين دليله؟، وبأي شيء ثبت؟، أو قال به أحد من القرون المفضلة فأين النقل عنهم؟، وفي أي كتاب هو؟، وكيف ثبت؟ ولا سبيل إلى إثبات ذلك، وإنما هو تعريف لبعض أفراخ المتفلسفة الذين ضلوا سواء السبيل"(١)

هكذا نرى من ابن يابس، وأمثاله-وما أكثرهم في واقعنا المعاصر-هذا الغلو والتشدد في فهم المسائل، واستنباط ما فيها عن جهل وعدم دراية بأصول المسائل العقدية.

وبعيدًا عن أن نظن ظن السوء بأحد، إلا أنه بمقارنة هذا العرض البسيط لمثل هذه الأقوال في واقعنا المعاصر نصل إلى اليقين في إثبات أنه لا خلاف بين ما يقولونه، ويصلون به إلى التكفير، وبين قول الخوارج في المسألة ذاتها حينما يكفرون تارك العمل.

أما من جهة الرد على أمثال هؤلاء فإننا نقول لهم ما قاله الشيخ شلتوت-رحمه الله-في المصدر ذاته السالف الذكر، -ويبدو أنه كان على

(١) إعلام الأنام بمخالفة شيخ الأزهر شلتوت للإسلام تأليف عبد الله بن علي بن يابس، ٦٩،٧٠، ولم يقف ابن يابس عند هذا الحد من تهمة الشيخ شلتوت بل لو رجعت إلى كتابه-أقصد ابن يابس-لوجدت سيلًا من التهم تصل إلى حد تكفير الشيخ شلتوت كما ذكر ذلك في الوجه الثاني، على أنه قد وصف قول الشيخ بالوساوس، ثم إنك لتجده يذيل جوابه ببعض الأبيات الشعرية التي يتهكم فيها على شيخ الأزهر الشريف، ونحن ننكر عليه كل هذه الأقوال التي لا أساس لها من الصحة، ونبرأ أمام الله منها.

ولا يخفى على المحقق أن المصنفات التي قامت بالرد على الوهابية قد بلغت حد التكاثر، حتى إنك لتجد من يقوم بالرد عليهم من بينهم أخو الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو الشيخ سليمان بن عبد الوهاب والذي ألف كتابه تحت عنوان الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية بين فيه بطلان مذهب أخيه.

دراية بأمثال هؤلاء المتشددين المتعصبين–يقول "جرى الخلاف بين الفرق الإسلامية في المسائل التي جر البحث إليها في العقائد، وهو خلاف كخلاف الفقهاء في أحكام الفروع التي لم يرد فيها نص قاطع محكم، خلاف لا يصح أن يُرمَى أحد فيه بأنه حاد عن الصراط، أو ضل أو فسق، أو أنكر مسألة من مسائل الدين، ولكن عصور التعصب المذهبي العنيف حملت للمسلمين تراثًا بغيضًا من التراشق بالتهم، والترامي بالفسوق والضلال، فتبادل الفقهاء–أصحاب الفروع–نوعًا من التهم، وتبادل المتكلمون–أصحاب العقائد–مثل ذلك، وتلقف المخدوعون من الخلف هذه التهم وملأوا بها كتبهم، وأسرفوا في الاعتداد بها حتى جعلوها مقياس ما يقبل من الآراء أو يرفض"(١)

وهنا ندرك عند التأمل العميق مغزى كلام الشيخ شلتوت في بُعده عن مسألة تفسيق، أو تضليل أحد من المسلمين، فكيف بمن يكفرون المسلمين؛ متشددين ومتعصبين لمذهب بعينه يتبعونه.

وعلى درب الخوارج قديما سارت الاتجاهات التكفيرية المعاصرة في ربط العمل بالتصديق وجعله شطرا للإيمان، وما كان ذلك إلا من خلال فهمهم الخاص لبعض آيات القرآن الكريم؛ حيث جعلوه الحجة والسلاح في وجه مخالفيهم، ولا عجب حين نراهم يُقطّعوا به أوصال الأوطان، ويُحلوا به سفك الدماء، كذلك احتجوا ببعض الروايات التي أسقطوها بفهمهم هذا على بعض الآيات الكريمات.

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة، لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، محمود شلتوت، ص٨٣،٨٤،

ومعلـوم أن الاتجـاه التكفيـري قـد أخـذ أشـكالا وأسـماء عـدة، أبرزهـا جماعـة التكفير والهجرة [١]. التـي كفّرت كل من ارتكب الـذنب سـواء أكـان كبيرة أو غيرها وأصر عليها ولم يتب منها، أو ترك فرضـا، فالعمل عندهم شطر الإيمان؛ حيث قررت أن الإيمان قائم علـى ثلاثـة أركـان، وهـي القول والاعتقاد والعمل، وأعلنوا أن من فقد ركن العمل يعتبر كـافرا، كفر يخـرج من الملـة، وبالتالي تكون البراءة منـه. [٢]. هذا العمل عندهم لـه شقين: الأول: ترك الواجب (الفريضـة) وقد نقل رجب مدكور عن شكري مصطفى قولـه: "الفرائض والتكليف لابد أن تكون شرطا في وجود الإيمان وإن غاب فرض واحد فهو كـاف لغياب الإيمان"[٣]. واستدل هو وأتباعـه بالآيات التـي جـاء فيها الإيمان مقترنا بالعمــل، كمـــا في قـــوله تعـــالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

(١) التكفير والهجرة: جماعة المسلمين كما سمت نفسها، أو جماعة التكفير والهجرة كما أطلق عليها إعلامياً، هي جماعة إسلامية غالية نهجت نهج الخوارج في التكفير بالمعصية، نشأت داخل السجون المصرية في بادئ الأمر، وبعد إطلاق سراح أفرادها، تبلورت أفكارها، وكثر أتباعها. راجع الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة لـ د. مانع بن حماد الجهني (الندوة العالمية للشباب الإسلامي) ٣٣٣/١ دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ط٤، ١٤٢٠ هـ

(٢) راجع صحيفة اللواء الإسلامي في العدد رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣م. وراجع ظاهرة التكفير في المجتمع المعاصر (جماعة التكفير والهجرة أنموذجًا) د / أحلام محمد حكمي صـ٥٨، ٥٩ العدد السابع والعشرين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات اسكندرية.

(٣) رجب مدكور ، التكفير وجها لوجه صـ ٦٨، ٦٩ مراجعة وتحقيق د/ علي جريشة مكتبة الدين القيم ميدان رمسيس بجوار مكتب بريد محطة مصر ١٩٨٥م.

ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾(١). بغير وعي لمعنى الآيات ولا دقائق اللغة التي تشمل حروف العطف وإفادتها المغايرة.

الثاني: ارتكاب المعصية يقول رجب مدكور: "عندي شريط بصوت مؤسس هذه الفرقة . شكري مصطفى . يقول فيه: إن من تلفت في الصلاة مرة واحدة ولم يتب من هذه المرة فهو كافر يحشر مع فرعون وهامان وقارون"(٢). وما فعل شكر ومن سار على دربه إلا نوعا من المصادرة على الأدلة الشرعية التي تفيد عكس ما ذهبوا إليه، فغفران الله تعالى للذنب ليس إلا لمؤمن، فقد قال الله تعالى﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾(٣). وبناء عليه: فالعمل إيقاعا بالسلب أو تركا لإيجاب لا يكون أبدا جزء من حقيقة الإيمان الذي يعني التصديق القلبي.

على أنه قد حان التساؤل بعد هذا التحقيق، والتحليل الطويل...أن نقول أي الأقوال أنسب–في عصرنا–لحقيقة الإيمان؟

هنا نتأكد بما لا يدع مجالًا للشك أن قول أهل السنة–أشاعرة، وماتريدية–هو القول الصحيح لبيان وسطية الإسلام وسماحته؛ ذلك لأنه لم يحكم على أحدٍ بالكفر، أو حتى التفسيق والتبديع، على أنه لم يغفل عن جانب العمل للإيمان فجعله شرطًا لا شطرًا كما يدعي المخالفون

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٧.

(٢) التكفير وجها لوجه، رجب مدكور صـ ١٥٥.

(٣) سورة النساء: ٤٨.

الخاتمـــــة:

الحمد لله على سابغ نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.... وبعد،

فالبحث العلمي كما يشتمل على مقدمات للبحث والدراسة، فإنه يحتوي على تلخيص دقيق لأهم النتائج، ولقد ظهر جليًا من خلال البحث والدراسة الوصول إلى أهم النتائج التي هي كالتالي:

أولًا: الأزهر الشريف منبع العباقرة على مستوى التاريخ الإنساني.

لقد ظهر جليًا لدى الباحث دور أزهرنا الشريف منذ نشأته إلى يومنا هذا أنه الحصن الحصين، والدرع المتين؛ لمواجهة مثل هذه الأفكار المتطرفة، والتي من شأنها محاولة ادعاء قصور علمائه عن الدور المنوط بهم، وقد أبرزنا في البحث كيف عالج الشيخ شلتوت هذا الأمر –من وجهة نظره–كأحد شيوخ الأزهر العظام.

وإنه لحري على الدنيا كلها أن تقف إجلالاً، واحتراماً للأزهر الشريف ومشايخه، على أن أزهرنا الشريف على مدار ألف ومائة عام–هي عمر الأزهر الشريف–كان السبب الرئيس في أنه لم تفتن الأمة المصرية في دينها، بل والعالم الإسلامي كله؛ لوجود منتجات أزهرية دعوية تنطفئ بها الفتن في مهدها حاملةً وسطية هذا الدين، بعيدًا عن الأفكار الشاذة والمتطرفة.

<u>ثانيًا</u>: أهمية دور الباحثين في معالجة تلك المسائل.

لا غرو أن الاشتغال بالعلم–على عمومه–من أفضل الطاعات، بل وأولى ما تنفق فيه نفائس الأوقات، سيما علم العقيدة الذي يسهم ببيان الدين الصحيح، القائم على تواتر النقل، ويقين العقل، الدافع لشبه الطاعنين.

ومن هنا يأتي دور الباحثين المعاصرين لمعالجة بعض المسائل التي تأخذ حيزًا من إشكاليات الفكر المعاصر التي تحاول هدم الدين بشتى الصور والأفكار.

ونحن نثمن جهد الباحثين الذين يجمعون بين الأصالة–لهذا العلم– وروح المعاصرة؛ لتمكينهم من أداء دور فاعل في خدمة الدين والمجتمع؛ من أجل إبراز محاسن العقيدة الإسلامية، وعلاوة على ما سبق يأتي دور التميز، والجودة في تقديم رؤية وسطية معتدلة بعيدة عن الغلو والتطرف

ثالثًا: دقة وأمانة الشيخ الأشعري.

بان لنا سلفًا أثناء البحث جهد الشيخ الأشعري كواحد من كتاب المقالات، ومؤرخي الفرق ودقته العلمية في تصانيفه لعزو الآراء إلى أصحابها كل بعينه على جهة التحديد، ومن يراجع قوله عن الخوارج، والمرجئة في هذه المسألة يعلم هذا يقينًا.

الأمر الذي جعل جلُ الأشاعرة من بعده–على جهة الخصوص–وأهل السنة–على جهة العموم–يستقون رؤية غيرهم من تصانيف شيخهم الأشعري.

رابعًا: بين النقل والعقل.

لا شك أن رؤية الأشاعرة في حقيقة الإيمان تتفق تمام الاتفاق مع عدم الإكراه في الدين–كما أشار النص الإلهي الكريم–إذ إن القلب لا يمكن أن يكره على شيء.

ومن ثَّم يتبين أن اختيار السادة الأشاعرة القلب ليكون تصديقه حقيقة للإيمان ليس اختيارًا لذات التصديق، وإنما هو اختيارٌ للآلة والمكان الذي يقوم به التصديق الخالي من الإكراه.

وعليه فإن رؤية الأشاعرة تؤكد نصاعتهم الفكرية بتقديم التوسط المنشود دون إفراط، أو تفريط للمسألة شافعين دلالة العقل الصحيح للنص الصريح.

خامسًا: اتفاق واختلاف.

اتفق كتاب الفرق، ومؤرخو المقالات على تقسيم المرجئة إلى فرق متعددة في رؤيتهم لمسالة الإيمان، غير أنهم قد اختلفوا حول هذا التقسيم، فالبعض جعله تفصيليًا كالشيخ الأشعري، وجعله غيره إجماليًا كالشهرستاني ومن تبعه في هذا.

واختلف ثمامة بن أشرس النميري–المعتزلي–مع أهل الاعتزال في رؤيتهم للمسألة، واتفق مع أهل السنة في قوله لحقيقة الإيمان بأنه اعتقاد قلبي وإن قيده بشرط أن يوافق الظاهر الباطن.

واتفق أهل الحديث مع المعتزلة، والخوارج على جعل الإيمان مجموعًا من الإقرار، والعمل، والتصديق، واختلفوا معهم في الأثر المترتب على فقد أحد الثلاثة؛ ذلك لأنهم لم يكفروا أحدًا، أو يفسقوه في الدنيا، ولم يحكموا بخلوده في النار في الآخرة كما يقول غيرهم.

سادسًا: انبثاق ونقد.

ظهر جليًا أن الداعي في انبثاق قول المرجئة لمسألة الإيمان يرجع إلى واقع اجتماعي ألم بهم تجاه قول الخوارج المسألة ذاتها.

أما القاضي عبد الجبار فقد برز عنده الجانب النقدي لأسلافه من أهل الاعتزال وهذا ما كان واضحًا عند مخالفته لشيخيه الجبائيين عند إخلائهما طاعات النوافل من حقيقة الإيمان.

فهرس المصادر والمراجع:

١) العقيدة النظامية، الإمام الجويني، ت/ محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (١٤١٢هـ= ١٩٩٢م).

٢) الإبانة عن أصول الديانة، للشيخ أبي الحسن الأشعري، ت. د/ فوقية حسين، طبعة مطبعة التقدم (١٣٩٧هـ=١٩٧٧م).

٣) أبكار الأفكار، للإمام سيف الدين الآمدي، ت.د/ أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط٤ (١٤٣٣هـ=٢٠١٢م).

٤) إحياء علوم الدين، للإمام الغزالي، نشر دار المعرفة، بيروت بدون تاريخ.

٥) الإرشاد، لإمام الحرمين الجويني، ت.د/ محمد يوسف موسى، د/ عليّ عبد المنعم عبد الحميد، نشر مكتبة الخانجي (١٣٦٩هـ).

٦) الإسلام عقيدة وشريعة، لفضيلة الأمام الأكبر شيخ الأزهر، محمود شلتوت، نشر مطابع الأهرام مصر سنة١٤٣٦هـ،٢٠١٥م.

٧) الإشارة إلى مذهب أهل الحق، للإمام أبي إسحاق الشيرازي، ت. د/ محمد السيد الجليند، طبعة القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م).

٨) أصول الدين، للإمام أبي اليسر البزدوي، ت.د/ أحمد حجازي السقا، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م).

٩) أصول الدين، للإمام البغدادي، طبعة إستانبول، مطبعة الدولة (١٣٤٦هـ= ١٩٢٨م).

١٠) إعلام الأنام بمخالفة شيخ الأزهر شلتوت للإسلام تأليف: عبد الله بن علي بن يابس، نشر مكتبة الكلباني للكتاب، الرياض ط١ بدون تاريخ.

١١) الأعلام للزركلي، نشر دار العلم للملايين، ط١٥، سنة (٢٠٠٢م).

١٢) الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام الغزالي، ت/ مصطفى عبد الجواد عمران، دار البصائر للطباعة والنشر ط٢ (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).
١٣) الانتصار، لأبي الحسين الخياط، ت.د/ نبيرج، الدار العربية للكتاب للطباعة والنشر، ط١ (١٣٤٤هـ=١٩٢٥م).
١٤) الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي الباقلاني، ت/ محمد زاهد الكوثري، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٥ (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م).
١٥)الإيمان، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن ط٥، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
١٦) بحر الكلام، للإمام أبي المعين النسفي، تعليق د/ ولي الدين محمد صالح الفرفور، دار الفرفور للطباعة والنشر، ط٢ (١٤٢٧هـ=٢٠٠٠م).
١٧) البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، للشيخ نور الدين الصابوني، ت. د/ فتح الله خليف، دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
١٨) البرهان، لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي، ت.د/ بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار للنشر، ط٢ (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).
١٩) تاريخ بغداد، تأليف أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار عواد، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م).
٢٠) تأويلات أهل السنة، الشيخ أبو منصور الماتريدي، ت.د/ مجدي باسلوم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م).

٢١) تبصرة الأدلة، للإمام أبي المعين النسفي، ت. د/ محمد الأنور حامد، نشر، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١ (٢٠١١م).
٢٢) التبصرة في معالم الدين، للإمام ابن جرير الطبري، ت/ علي بن عبد العزيز، نشر: دار العاصمة ط١ (١٤١٦هـ=١٩٩٦م).
٢٣) التبصير في الدين، للإمام أبي المظفر الإسفرايني، ت/ كمال يوسف الحوت، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط١ (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م).
٢٤) تحكيم العقول في تصحيح الأصول، للجاشمي، ت: عبد السلام بن عباس، نشر: مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء، اليمن، ط٢ (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).
٢٥) التعريفات، للجرجاني، ت. د/ عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، بدون تاريخ.
٢٦) التمهيد لقواعد التوحيد، الإمام أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي، ت/ عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي للطباعة، ط١ (١٩٩٥م).
٢٧) التمهيد، للإمام القاضي الباقلاني، تصحيح الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت (١٩٥٧م).
٢٨) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ (٢٠٠١م).
٢٩) التوحيد، للشيخ أبي منصور الماتريدي، ت.د/ عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية للطباعة، ط١ (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).
٣٠) تيارات الفكر الإسلامي، د/ محمد عمارة، طبعة دار الشروق، ط٢ (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
٣١) رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي، تعليق: محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، بدون تاريخ.
٣٢) شرح العقيدة الطحاوية، لأبي أبي العز الحنفي الدمشقي، ت/ جماعة من العلماء، دار السلام للطباعة والنشر، ط١ (١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م).

٣٣) شرح المقاصد، للإمام سعد الدين التفتازاني، ت/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، للطباعة والنشر (٢٠١١م).
٣٤) شرح المواقف، للإمام الجرجاني، ضبط: محمود عمر الدمياطى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان للطباعة والنشر.
٣٥) شرح معالم أصول الدين، لابن التلمساني، ت: نزار حمادي، نشر دار الفتح للدراسات، ط١ (١٤٣١هـ=٢٠١٠م).
٣٦) شرح وصية الإمام أبي حنيفة، لأكمل الدين البابرتي، ت/ محمد العايدي، حمزة البكري، دار الفتح للطباعة، ط١ (٢٠٠٩م).
٣٧) الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية" لأبي نصر إسماعيل الجوهري، ت/ شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١ (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).
٣٨) صحيح الإمام مسلم، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
٣٩) صحيح الإمام البخاري، ت/ محمد زهير بن ناصر، نشر دار طوق النجاة، ط١ (١٤٢٢هـ).
٤٠) العالم والمتعلم للإمام أبي حنيفة النعمان، ت/ محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، بدون تاريخ.
٤١) العقيدة النظامية، للإمام الجويني، ت/ محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، (١٤١٢=١٩٩٢)
٤٢) غاية المرام في علم الكلام، للإمام سيف الدين الآمدي، ت. د/ حسن الشافعي، دار الكتب والوثائق القومية للنشر (١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م).
٤٣) الفائق في أصول الدين، للملاحمي، ت/ فيصل بدير عون، دار الكتب والوثائق القومية للطباعة (١٤١٣هـ= ٢٠١٠م).
٤٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار، مطبعة الدار التونسية للنشر (١٣٩٤هـ=١٩٧٤م).

٤٥) الفقه الأكبر، مطبوع معه الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر، المنسوبين لأبي حنيفة النعمان، نشر مكتبة الفرقان، الإمارات، ط١ (١٤١٩هـ=١٩٩٩م).
٤٦) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط٢ (١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م).
٤٧) قواعد العقائد، للإمام الغزالي، نشر عالم الكتب، لبنان، ت/ موسى محمد علي (١٤٠٥هـ=١٩٨٥م).
٤٨) الكشاف، للزمخشري، مراجعة، يوسف الحمادي، نشر مكتبة مصر ط١ (١٤٣١هـ=٢٠١٠م).
٤٩) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣ (١٤١٤هـ).
٥٠) اللمع، للإمام أبي الحسن الأشعري، صححه وقدَّم له وعلق عليه، د/ حمودة غرابة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ (٢٠١٠م = ١٤٣١هـ).
٥١) المحصل، للإمام الرازي، راجعه: طه عبد الرؤف، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م).
٥٢) مختار الصحاح، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، عنى بترتيبه محمود خاطر، نشر دار الحديث، دار مصر للطباعة، بدون تاريخ.
٥٣) المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد، ت.د/ محمد عمارة، دار الشروق للطباعة والنشر، ط٢ (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
٥٤) مدارك التنزيل، وحقائق التأويل، للإمام النسفي، ت/ يوسف على بديوي، نشر دار الكلم الطيب، بيروت، ط١ (١٤١٩هـ=١٩٩٨م).
٥٥) المسامرة في شرح المسايرة، للكمال بن الهمام، نشر المكتبة الأزهرية للتراث (٢٠٠٦م).
٥٦) المسامرة في شرح المسايرة، للكمال بن الهمام، نشر المكتبة الأزهرية للتراث ط١ (٢٠٠٦م).

٥٧) مفاتيح الغيب، للإمام الرازي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣ (١٤٢٠هـ).
٥٨) مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تأليف الشيخ ابن فورك، ت. د/ أحمد عبد الرحيم السايح، نشر مكتبة الثقافة الدينية ط١ (١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م).
٥٩) الملل والنحل، للشهرستاني، ت/ أبي محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، ط٣ (٢٠١٥م).
٦٠) منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، لملا على القاري، وما بعدها، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، ط١ (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)،
٦١) المواقف، الإمام عضد الدين الإيجي، ت/ عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، لبنان، بيروت للطباعة (١٤١٧هـ=١٩٩٧م)
٦٢)موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية سنة ١٤٤٣هـ.
٦٣) موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية للنشر والتوزيع، ط٣ (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م).
٦٤) نظم الفرائد، وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها، الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة، الشيخ زاده، المطبعة الأدبية، مصر، ط١ (١٣١٧هـ).
٦٥) نهاية الأقدام للشهرستاني، حرره وصححه ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية للنشر (٢٠٠٩م).
٦٦) الهادي في أصول الدين، للخبازي، ت/ عادل بيك، طبعة إستانبول (٢٠٠٦م).